الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

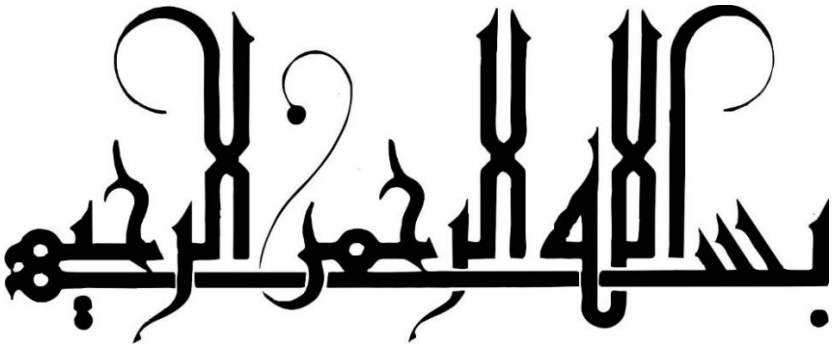

الحمد لله رب العالمين، المتفضل علينا بسيل من النعم لا ينقطع.

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وخاتم المرسلين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم اشرح صدورنا، ويسر أمورنا، وعلمنا ما ينفعنا، وابعد عنا كل ما لا يقربنا إلى طاعتك، واجعلنا نميز الحق عن غيره، وأكسبنا الاستنتاج السديد.

اللهم فقهنا في ديننا ووفقنا في دنيانا، وحبب عبادك إلينا، واجعلنا مرشدين وناصحين وملهمين.

اللهم نسألك علماً وخشية منك، ورضاً بما قضيت، وصبراً على أذى الناس، واحتساباً لصالح أعمالنا، واغفر ذنوبنا واسرافنا في أمرنا.

اللهم آمين.

الفصل الأول: المدخل إلى علم الاقتصاد

المحتويات

* التعريف اللغوي للاقتصاد.
* تعريف علم الاقتصاد.
* السلوكيات الاقتصادية كفطرة بشرية منذ بدء التاريخ.
* استقلالية علم الاقتصاد وأشهر الشخصيات التي أثرت فيه.
* علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية.
* علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية.
* تعريف علم الاقتصاد الإسلامي.
* نشأة الاقتصاد الإسلامي وكيف أصبح علماً مستقلاً.
* علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بالعلوم الشرعية الأخرى.
* أسئلة وتمارين.

** تنبيه: قبل الخوض في هذا الفصل تذكر أنه عندما نذكر كلمة (اقتصاد) بمفردها فإننا نعني بذلك الاقتصاد الوضعي ولا نعني به (الاقتصاد الإسلامي).

التعريف اللغوي للاقتصاد

الاقتصاد في اللغة مأخوذ من (القَصْد)، والقصد في الطريق: أي الاستقامة فيه، والقصد في الأمر: أي التوسط فيه، والقصد في الحكم: أي العدل فيه، والقصد في النفقة: أي التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير[1].

ويعني الفقهاء بذلك أنه مرتبة بين مرتبتين (الإفراط والتفريط)[2].

فالإفراط هو مجاوزة الحد من جانب الزيادة والكمال في جلب المصالح.

وأما التفريط فهو مجاوزة الحد من جانب التقصير والنقصان في جلب المصالح.

**** استشهادات:**

- **قال تعالى: {وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ..}[3]. (واقصد في مشيك) أي توسط فيه بين الدبيب والإسراع وعليك بالسكينة والوقار[4].**
- **قوله صلى الله عليه وسلم: (..وَالْقَصْدَ الْقَصْدَ تَبْلُغُوا[5])، أي التوسط والاعتدال في أمورنا كلها .**

تعريف علم الاقتصاد

تختلف تعريفات علم الاقتصاد، ويرجع سبب ذلك لكثرة موضوعاته وتشعبها وتطورها عبر الزمن، كذلك فإن كل من يضع تعريفاً لعلم الاقتصاد، فإنه يميل إلى تعريفه ضمن مجال دراساته أو اهتماماته، ونورد بعض التعريفات الشهيرة لعلم الاقتصاد:

واضع التعريف	التعريف	ركز هذا التعريف على ..
آدم سميث (Adam Smith[6])	هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمم من أن تغتني	كيفية نمو الأمم عن طريق زيادة ثروتها
آلفرد مارشال (Alfred Marshal[7])	هو العلم الذي يدرس كيفية حصول الإنسان على الدخل وكيفية التصرف فيه	سلوك الإنسان في تصرفه في دخله ما بين استهلاك وادخار واستثمار
ليونيل روبنز Lionel Robbins	هو علم الندرة والاختيار	مشكلة ندرة الموارد والاختيار الأمثل بين البدائل

وتعكس التعريفات السابقة المواضيع التي ركز عليها الباحثون وأولوها أكبر اهتماماتهم، وبالتأكيد فهي ليست مجملة لجميع المفاهيم الأساسية لهذا العلم.

ويمكن أن نضع تعريفاً يضم أهم مفاهيم هذا العلم كما يأتي:

علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في كيفية إشباع الحاجات والرغبات الغير محدودة للأمم، عن طريق توظيف الموارد الاقتصادية المحدودة توظيفاً أمثلاً.

حيث أن مكونات التعريف السابق يمكن توضيحها فيما يأتي

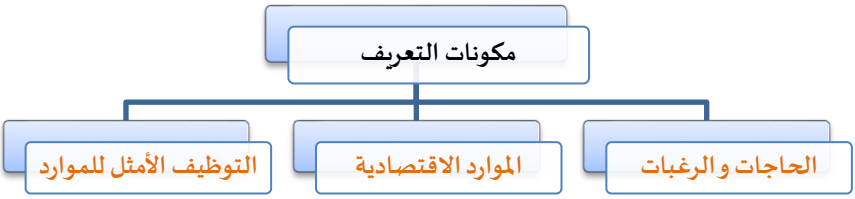

السلوكيات الاقتصادية كفطرة بشرية منذ بدء التاريخ

يعد مصطلح (علم الاقتصاد) حديثاً، بالرغم من أن القضايا والموضوعات والمشاكل التي تتعلق به وجدت منذ بداية البشرية على الأرض، فالإنسان بطبيعته وبفطرته يقوم ببعض السلوكيات الاقتصادية، والتي تنجم أحياناً عن وجود مشاكل اقتصادية، أو حتى لتعظيم المنفعة أو الربح، واستمر تطور هذه السلوكيات إثر التطور المعيشي عبر التاريخ، وتنامت الأفكار الاقتصادية عبر التاريخ وفي مختلف الحضارات، كالحضارة الإغريقية[8] والرومانية والهندية والصينية والفارسية والعربية.

نقطة البداية لعلم الاقتصاد كعلم مستقل وأشهر الشخصيات التي أثرت فيه

على الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع دارت منذ بدايات التاريخ البشري، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير (ثروة الأمم) [9]، وقد تبع هذا الكتاب مؤلفات أخرى عدة، وكانت مدارسهم ومذاهبهم الاقتصادية مختلفة فهناك المدرسة اقتصادية الكلاسيكية، وهنالك النموذج المتطور منها (النيوكلاسيكية - الكنزية) وهنالك المدرسة الماركسية، وسوف نذكر لاحقاً هذه المذاهب أو المدارس الاقتصادية بشيء من الإيجاز.

والجدول الآتي يبين أبرز الأسماء التي ظهرت أو أثرت في هذا العلم وبعض من مؤلفاتهم:

الاسم	الكتاب وسنة صدوره
دافيد ريكاردو (David Ricardo)	مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب 1817م. (Principles of Political Economy and Taxation).
كارل ماركس (Karl Marx)	رأس المال 1867م. (Capital).
آلفرد مارشال (Alfred Marshall)	مبادئ الاقتصاد السياسي 1890 م. Principles of Political Economy))
جون مينارد كينز (John Maynard Keynes)	النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود 1936م. Interest and Money،The General Theory of Employment

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

العلوم الاجتماعية (Social Sciences)، وتعرف بأنها: مجموعة العلوم التي تحكم سلوك الإنسان، ونذكر أهم تلك العلوم التي تتعلق بعلم الاقتصاد:

علم الاجتماع: وهو علم دراسة الإنسان والمجتمع دراسة علمية [10]، وبما أن علم الاقتصاد يدرس السلوك الإنساني وما ينجم عنه من اتخاذ للقرارات المالية والاستثمارية والتنموية، فإن لعلم الاجتماع دوراً مهماً في تزويد الباحثين الاقتصاديين بدراسات لها علاقة بسلوك الإنسان وأسبابها المختلفة، كما تمدهم ببحوث وقراءات عن الظواهر الاجتماعية كالعادات والتقاليد والطبقات المتعددة في المجتمعات المختلفة، وكل ذلك قد يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تفسير وتحليل بعض السلوكيات الاقتصادية للأفراد والمجتمعات.

علم النفس: وهو العلم الذي يبحث دوافع السلوك ومظاهر الحياة الشعورية منها واللاشعورية [11]، ويفسر علم النفس للباحث الاقتصادي بعض السلوكيات الناجمة عن الإنسان لاختلاف ديانة أو بيئة أو تربية أو وضع اجتماعي، لذلك فإن بعض السلوكيات البشرية قد لا تفهم ببادئ الأمر، ويفيد باحثوا علم النفس في تفسير أسباب ومسببات هذه السلوكيات، وسنبين لكم في الفصول القادمة كيف يمكن لبعض هذه السلوكيات أن تفسر بعض المفاهيم المتفق عليها لدينا نحن دارسي الاقتصاد، ونفهم حينها الدوافع والأسباب لتلك السلوكيات .

علم التاريخ: وهو أحد أهم العلوم التي تساعد الباحث الاقتصادي على فهم التصرفات والسلوكيات البشرية المتعلقة بالأمور الاقتصادية والسياسية، وترصد له مراحل الازدهار والحروب وأوقات الكساد والأزمات والحروب، والتي تفسر للباحث الاقتصادي كيف تطورت تلك الأزمنة، كما يساعدنا علم التاريخ في دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي وتطوره ومعرفة الأسباب والبواعث لوضع الأفكار والكتابات التي تعرض حلول للمجتمعات عن طريق دراسة تراجم تلك الشخصيات ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية.

علم الجغرافيا: ويعتمد على هذا العلم بمعظم فروعه (المناخ والأرض والسكان) في تحديد أماكن الموارد الطبيعية بأنواعها ومدى ندرتها أو صعوبة أو عواقب استخراجها ومعدلات دوراتها الطبيعية، كما تمدنا الجغرافيا البشرية في معرفة أماكن ومواقع انتشار الموارد البشرية وأسباب ذلك، ومعدلات الكثافة السكانية في مختلف المناطق.

علم السياسة: هناك علاقة بين الاقتصاد والسياسة، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية

العلوم الطبيعية (Physical Sciences): وهي العلوم التي تتعامل بالكميات والمقادير والظواهر الطبيعية، ويعتمد علم الاقتصاد على هذه العلوم، لأن لعلم الاقتصاد أدوات تعبير عديدة (سنتعرض لها في الفصل القادم بشيء من التفصيل)، ونكتفي هنا بوضع علم الإحصاء وعلم الرياضيات.

علم الإحصاء: يستدل الباحث الاقتصادي بالقراءات الإحصائية، فعلم الإحصاء يختص بجمع وتحليل البيانات التي تساعد الباحث الاقتصادي على إيجاد تصور للمشكلة وأسبابها وإيجاد حل لهذه المشكلات في المستقبل.

علم الرياضيات: هو أحد أبرز أدوات التعبير والتحليل الاقتصادي في هذا العصر، ويتميز بدقة التعبير عن العلاقات القائمة بين الظواهر الاقتصادية، فهي تيسر من التحليل وتجعله أكثر وضوحاً، وظهرت في العقود الجديدة مواد دراسية مخصصة تعتمد في طياتها على مناهج تعتمد هذه الأدوات الرياضية والإحصائية، مثل الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي.

تعريف علم الاقتصاد الإسلامي

ذكرنا أن اختلاف تعريفات علم الاقتصاد كانت بسبب تنوع الدراسات والاهتمامات لكل فئة من الباحثين، فضلاً عن المسارات التاريخية للتعريفات، والظروف التي كانت تعتري الأمم والمجتمعات آنذاك.

وبالنسبة للاقتصاد الإسلامي، فقد اختلفت التعريفات التي وضعها الباحثون به، ويرجع سبب ذلك إلى اختلاف آراء الباحثين حول طبيعة وماهية علم الاقتصاد الإسلامي.

← **فمنهم من يرى أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية والأحكام الفقهية المتعلقة به من حلال وحرام.**

← **ومنهم من يرى أن الاقتصاد الإسلامي لا يبحث في أحكامه الفقهية من حلال وحرام وإنما يبحث في الآثار المترتبة على تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي.**

← **ومنهم من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع ما بين الأمرين، أي بين فقه المعاملات المالية وأحكامها، وبين آثار تلك الأحكام عن السلوك الاقتصادي للأشخاص في المجتمع الإسلامي[12].**

ومن التعريفات التي صاغها بعض الباحثون لعلم الاقتصاد الإسلامي

الباحث	التعريف
شوقي دنيا	هو العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي.
محمد باقر الصدر	هو العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب التي تتحكم فيها[13].
محمد عمر شابرا[14]	هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق الرفاهة، من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة، بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الأفراد، أو خلق اختلالات مستمرة سواءً في الاقتصاد الكلي أو البيئة.

ويمكننا القول أن تعريف علم الاقتصاد الإسلامي لابد وأن يشمل المكونات التالية [15]:

- دراسة سلوك المستهلك المسلم.
- الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة.
- مراحل إنتاج الثروة وتوزيعها.

ويمكن أن نطرح تعريفاً يشمل العناصر السابقة وهو:

الاقتصاد الإسلامي هو العلم بالأصول والمبادئ التي تنظم سلوك المسلم في الفعاليات الاقتصادية لسد حاجات المجتمع وفقاً لأحكام الإسلام.

نشأة الاقتصاد الإسلامي وكيف أصبح علماً مستقلاً

العصور الأولى للإسلام (الألفية الأولى الهجرية):

ظهر علم الاقتصاد الإسلامي بظهور الإسلام، بالرغم من أن مصطلح (اقتصاد) لم يكن موجوداً ذلك الوقت كمصطلح متخصص يضم فروع جميع هذا العلم بشكل منفصل عن العلوم الأخرى.

وأكبر شاهد على ذلك أن الإسلام نظم السلوكيات وطرق توزيع الثروة منذ بدايته، كتحريم الربا ومنع الاحتكار، ووضع قواعد وشروط للمعاملات المالية كالبيع والإجارة، ونظم السلوك الإنساني وحث على التكافل الاجتماعي كالندب إلى الصدقة والأوقاف وقنن إعادة توزيع الثروات بفرضه نظام المواريث والزكاة.

وكما ذكرنا أن الاقتصاد الإسلامي مستمد من مصادر الشريعة الإسلامية، وأولها القرآن الكريم، ثم السنة النبوية المطهرة، ويضع هذان المصدران الخطوط العريضة لهذا العلم، ثم الاجتهادات المتمثلة في كتابات ومؤلفات تتعلق ببيان أحكام الإسلام في المعاملات المالية والبحث في الحلول والبدائل ضمن الإطارات الشرعية للمشكلات الاقتصادية التي كانت تعترض أزمنة مؤلفيها.

ومن بعض المؤلفات التي تناولت في ثناياها هذه الجوانب: كتاب الخراج (أبي يوسف)، الاكتساب في الرزق المستطاب (الشيباني)، الخراج (يحيى القرشي)، الأموال (أبي عبيد القاسم)، إحياء علوم الدين (الغزالي)، المقدمة (ابن خلدون).

وقفة مع ابن خلدون

لقد كان لابن خلدون إسهامات عظيمة في القضايا المتعلقة بعلم الاقتصاد، وتجدر الإشارة بابن خلدون كأول باحث في القضايا والمسائل الاقتصادية وفق طابع تحليلي، والنتيجة التي توصل إليها ابن خلدون في الفصل الثاني من مقدمته عند بحثه للعمران البدوي، قادته إلى دراسة عدة مقولات اقتصادية تعتبر حجر الزاوية في علم الاقتصاد الحديث، مثل دراسة الأساليب الإنتاجية التي تعاقبت على المجتمعات البشرية، وركز على الصناعة جاعلاً منها السبب الأساسي في الازدهار الحضاري، كما تناول مقولة تقسيم العمل بالتأكيد على أن النوع الإنساني لا يتم وجوده إلا بالتعاون، لعجز الإنسان عن تلبية جميع حاجاته مهما كانت قدرته بمفرده، أما القيمة فهي في نظره قيمة الأعمال البشرية[16].

العصر الحديث للإسلام (الألفية الثانية الهجرية):

بعدما أصبح علم الاقتصاد علماً متخصصاً عقب تأليف آدم سميث لكتاب ثروة الأمم، لحق هذا المؤلف العديد من المؤلفات الأخرى لمختلف النظم الاقتصادية، ظهر فجر علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل له توجهاته المستمدة من تعاليم القرآن والسنة، وكانت أغلب دراساته وبحوثه ومؤلفاته ذات طابع فقهي، وكانت تتعلق تلك الدراسات بأحكام الربا والتأمين والاحتكار وأحكام الأعمال المصرفية، وبحث بعضها في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي، كموضوع الملكية والحرية والتكافل الاجتماعي والنظام المالي للدولة الإسلامية.

وفيما يأتي بعض المؤلفات في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي:

الكتاب وسنة التأليف	المؤلف
السياسة المالية في الإسلام 1380هـ	عبد الكريم الخطيب
أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة 1386هـ	أبي الأعلى المودودي
المبادئ الاقتصادية في الإسلام 1387هـ	علي عبد الرسول
النظام المالي الإسلامي 1389هـ	محمد كمال الجرف
المدخل إلى النظام الاقتصادي 1391هـ	محمد شوقي الفنجري

وغير ذلك الكثير من الكتب التي عنت في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي. فضلاً عن الإسهامات الجماعية التي ساهمت في إضافات واضحة في علم الاقتصاد الإسلامي مثل:

- **أسابيع الفقه التي عقد أولها عام 1370هـ في باريس.**
- **المؤتمرات الإسلامية التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر والتي كان أولها عام 1383هـ.**
- **المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1396هـ في مكة المكرمة، وكان هذا المؤتمر نقطة تحول متميزة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي، وقد تلا هذا المؤتمر إنشاء مؤسسات تعنى بالدراسة والبحث في مجال الاقتصاد الإسلامي مثل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وقسم الاقتصاد الإسلامي وشعبة الدراسات العليا له في جامعة أم القرى، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.**

علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بالعلوم الشرعية الأخرى

يتصل جزء من علم الاقتصاد الإسلامي اتصالاً مباشراً بالعلوم الشرعية الأخرى، لاسيما أنه علم مستمد من مصادر التشريع وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولذلك فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم التفسير لأنه يفسر آيات القرآن ويبين مكامنه، ويشرح خطوطه العريضة، ويرتبط بعلم الحديث الذي يفسر السنة ويبين الصحيح من غيره من المتون، ويشرح نصوصها.

ويحتل علم الفقه وأصوله نصيباً كبيراً في تكوين الباحث أو الدارس في علم الاقتصاد الإسلامي، لأنه يمثل جزءا كبيراً من فرع الدراسة المعيارية للدراسة الاقتصادية، ولذلك يدرس طالب الاقتصاد الإسلامي مستويات من أصول الفقه، وفقه المعاملات المالية والقواعد الفقهية، لكي يكتسب القدرة على فهم فقه ما يخص مجال دراسته الاقتصادية.

أسئلة وتمارين

أسئلة مقاليه

1 أذكر التعريف اللغوي لكلمة (اقتصاد).

2 وضح مدى العلاقة بين التعريف اللغوي لكلمة (اقتصاد) وبين التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد.

3 (القصد) لدى الفقهاء، مرتبة بين مرتبتين، اذكرهما وعرف كل واحداً منهما.

4 قال تعالى في سورة لقمان: {وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ..} ، فما المقصود بالقصد في المشي هنا؟

5 وضح لماذا اختلفت التعريفات التي وضعها الباحثون لعلم الاقتصاد.

6 ما هما التعريفان اللذان وضعهما آدم سميث وآلفرد مارشال لعلم الاقتصاد، مع توضيح ما الذي ركزا عليه في ثنايا تعريفهما.

7 أعط تعريفاً أقرب للشمولية لعلم الاقتصاد.

8 اختلفت الآراء حول طبيعة علم الاقتصاد الإسلامي، وضح هذه الآراء.

9 أعط تعريفاً لعلم الاقتصاد الإسلامي.

10 أذكر أسماء مؤلفي الكتب التالية (رأس المال – مبادئ الاقتصاد السياسي) مع التوضيح أي الكتابين سبق الآخر في الصدور.

وضح الصحيح من الخاطئ من العبارات التالية مع تصحيح الخطأ:

1 **(المقدمة) لابن خلدون من الكتب المتخصصة، التي ألفت في علم الاقتصاد الإسلامي.**

2 **كتاب (الخراج) لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، يصنف على أحد الكتب المتخصصة في علم الاقتصاد الإسلامي.**

3 **من الدراسات ذات الطابع الفقهي، تلك التي تتعلق بأحكام الربا والاحتكار.**

4 **من الكتب التي بحثت في الأصول العامة للنظام الاقتصادي كتاب (الاكتساب في الرزق المستطاب).**

5 **أول أسبوع من أسابيع الفقه عقد في مدينة باريس عام 1370 م.**

6 **علم الجغرافيا هو العلم الذي يبحث دوافع السلوك ومظاهر الحياة الشعورية منها واللاشعورية.**

7 **العلوم الاجتماعية هي العلوم التي تتعامل بالكميات والمقادير والظواهر الطبيعية.**

8 **يدرس طالب الاقتصاد الإسلامي مستويات من أصول الفقه، وفقه المعاملات المالية والقواعد الفقهية، لكي يكتسب القدرة على فهم الفقه الذي يخص مجال دراسته الاقتصادية.**

الفصل الثاني: مصطلحات ومفاهيم اقتصادية

المحتويات

* الثروة (**Wealth**).
* السلع والخدمات (**Goods and services**).
* تقسيم السلع حسب الغرض من استعمالها وحسب استمراريتها.
* أقسام الخدمات (حسب الغرض من استعمالها عند الاقتصاديين).
* الفرق بين الموارد والسلع الاقتصادية وبين الموارد والسلع المجانية.
* الموارد الاقتصادية (**Economic Resources**).
* المنفعة (**Utility**) وأنواعها.
* الإنتاج (**production**) وعناصره.
* المشكلة الاقتصادية والمفاهيم المتفرعة منها.
* مفاهيم مرتبطة بالدخل والتصرف فيه.
* الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري.
* الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
* أساليب التعبير في علم الاقتصاد.
* أسئلة وتمارين.

الثروة (Wealth)

يقصد بالثروة مجموع ما لدى الفرد أو المجتمع أو الدولة من بنود لها قيمة اقتصادية في لحظة زمنية معينة.

وتشمل البنود الإنتاجية والاستهلاكية، وبغض النظر عن أن هذه البنود مستغلة أو غير مستغلة.

والثروة مفهوم واسع يشمل كل ما يمكن الاستفادة منه بشكل مباشروغيرمباشر، وللثروة تصنيفات وهي:

* ثروات بشرية: وهم البشر، سواءً أكانوا القوىً عاملة، أو ما يمتلكونه من فكر وثقافة وناتج العلمي وبراءات الاختراع.
* ثروات الأرض والطبيعة: مثل الثروات الحيوانية والسمكية والحشرية والثروات المعدنية بأنواعها والثروات النباتية من غابات ونباتات.
* ثروات رأسمالية: (كل ما صنعه الإنسان) مثل .. الآلات والمباني والبنيات التحتية والجسور والسدود.

السلع والخدمات (Goods and services)

لا تخرج المنتجات الاقتصادية عن كونها سلع أو خدمات، وفيما يلي التوضيح بين الاثنين:

السلعة (Good): هو المنتج الاقتصادي الملموس، أي أن له تجسيد مادي ويمكن لمسه.

ومثال ذلك: الطائرات، الهواتف، صناديق البريد، أجهزة الحاسب، قطع غيار السيارات.

الخدمة (Service): هو المنتج الاقتصادي غير الملموس، أي أنه لا يجسد مادياً ولا يمكن لمسه.

ومثال ذلك: السفر، الاتصالات، البريد الالكتروني، برامج الحاسب، الصيانة للسيارات.

أقسام السلع (حسب الغرض من استعمالها عند الاقتصاديين وحسب استمرارية المنفعة منها)

تقسم السلع لدى الاقتصاديين إلى قسمين: سلع استهلاكية وسلع إنتاجية.

والسلع الاستهلاكية هي السلع التي تستخدم للإشباع المباشر والشخصي للحاجات والرغبات.

وتقسم السلع الاستهلاكية من حيث الديمومة إلى: سلع استهلاكية غير معمرة، سلع استهلاكية معمرة.

* السلع الاستهلاكية غير المعمرة: هي السلع التي تفنى بمجرد استخدامها للمرة الأولى، أي أنها تتلاشى فور استخدامها، وذلك مثل: جميع المأكولات والمشروبات التي يتناولها المستهلك النهائي.
* السلع الاستهلاكية المعمرة: وهي السلع التي تستخدم لأكثر من مرة دون أن تفنى من الاستعمال الأول، وتتفاوت أعمار السلع المعمرة وذلك حسب أنواعها.

وعموماً كل ما يستخدم لأكثر من مرة يسمى سلعة استهلاكية معمرة[17]، وذلك مثل: المباني، السيارات، أجهزة الحساب الآلي، الأجهزة المنزلية (وهذه الأمثلة مطبقة على الاستعمالات الخاصة فقط).

السلع الإنتاجية هي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى، بمعنى أنها أحد مكونات المنتج النهائي، أو أنها وسيط في العملية الإنتاجية.

وتقسم السلع الإنتاجية أيضاً من حيث الديمومة إلى: سلع إنتاجية غير معمرة، وسلع إنتاجية معمرة.

* السلع الإنتاجية غير المعمرة: هي السلع التي تفنى من أول استخدام لها أثناء العملية الإنتاجية، كالسكر الذي يستخدم لإنتاج العصائر، والدقيق الذي يستخدم في صناعة الحلويات، والذرة التي تستخدم في إنتاج الوجبات الخفيفة، والوقود الذي يستخدم في آلات المصانع.

* **السلع الإنتاجية المعمرة: هي السلع التي لا تفنى من أول استخدام أثناء العملية الإنتاجية، مثل المعدات التي تستخدم في البناء والتشييد، ومثل الأجهزة والآلات التي تستخدم في إنتاج الحلويات والأقمشة وغيرها.**

تدريب: من خلال فهمك للتقسيمات السابقة، أعطِ أمثلة لسلع إنتاجية واستهلاكية معمرة وغير معمرة.

أقسام الخدمات (حسب الغرض من استعمالها عند الاقتصاديين)

الخدمات هي كما ذكرنا المنتجات الاقتصادية غير الملموسة، وتقسم حسب الغرض من استعمالها إلى:

* **خدمات استهلاكية: وهي الخدمات التي تقدم إلى المستهلك النهائي لها، أي أن الغرض منها إشباع الحاجات بشكل مباشر أو شخصي.**
* **خدمات إنتاجية: وهي الخدمات التي تقدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، أي أن الغرض منها إشباع الحاجات للخدمات بشكل غير مباشر.**

وفيما يلي جدول يوضح المقصود مما سبق ويبرز فوارق التقسيم:

أمثلة للخدمات	التصنيف	
	(خدمة استهلاكية)	(خدمة إنتاجية)
الاتصالات	استخدام جوال أو هاتف شخصي لإشباع الحاجة مباشرة	خدمات الاتصالات في منشأة تعليمية كجامعة أم القرى
الصحة	تقدم للمستفيد بصفته الشخصية مثل العلاج في مستشفى خاص وعلى نفقة المستفيد شخصياً	عندما تقدم للمستفيدين باعتبارهم ينتمون لشركة أو مؤسسة معينة
المواصلات	إن قدمت لشخص معين بصفته الشخصية كالتنقل بسيارته الخاصة أو حتى سيارة أجرة	إن قدمت لأشخاص بغرض التنقل بواسطة حافلات مؤسسة يعملون بها

تدريب: من خلال فهمك للتقسيمات السابقة، أذكر أمثلة يمكن تصنيفها ضمن الخدمات الإنتاجية أو الاستهلاكية.

تدريب 1

لديك التصنيفات التالية:

(سلعة أو خدمة مجانية – سلعة استهلاكية معمرة – سلعة استهلاكية غير معمرة – سلعة إنتاجية معمرة – سلعة إنتاجية غير معمرة – خدمة استهلاكية – خدمة إنتاجية). والمطلوب وضع ما يلي ضمن التصنيفات الصحيحة لها: (وإذا كانت الفقرة غير واضحة بين الغالب في الفقرة مع بيان السبب).

1) قلم في مكتب المدير العام.
2) مقاعد ومكاتب في جامعة أم القرى.
3) أشعة الشمس.
4) سيارة خاصة لشاب في الصف الثالث الثانوي.
5) مركز طبي خاص لموظفين وعمال شركة مقاولات.
6) برنامج لحماية فيروسات لجهاز كومبيوتر خاص.
7) مأكولات ومشروبات في ثلاجة أحد الأسر.
8) حطب يستخدم للشواء في أحد المطاعم.

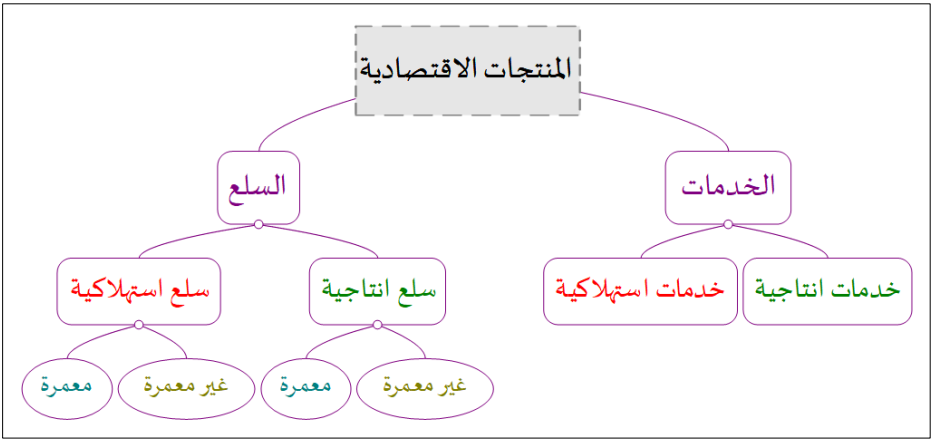

الفرق بين الموارد والسلع الاقتصادية وبين الموارد والسلع المجانية

الموارد والسلع الاقتصادية: هي تلك الموارد أو السلع التي لها **ندرة نسبية**، والمقصود بـ **(الندرة)** هو **عدم الكفاية مورد ما لسد الحاجات والرغبات لجميع الناس في جميع الأوقات**، وذلك لأن **الحاجات والرغبات** متعددة ومتجددة، والمقصود بـ **(النسبية)** أي أن السلع والموارد تختلف نسب ندرتها في العالم، فكل ما كانت السلعة نادرة أكثر كل ما كان فرصتها لإشباع الحاجات والرغبات أقل[18].

وباختصار فإنه يمكننا أن نصف سلعة أو مورد بأنها اقتصادية إذا اتسم بـ**الندرة النسبية** تجاه الحاجات والرغبات، أو إذا كان الحصول عليها مكلفاً، تكلفة يمكن أن تقاس بالمال، أو إذا كانت السلعة قابلة للبيع أو المقايضة عموماً.

الموارد والسلع المجانية: **هي الموارد والسلع الموجودة في الطبيعة بكميات تفوق حاجات الناس وأيضاً سهلة المنال بدون مجهود يذكر من قاصدها**، والمثال العام على هذه الموارد هو الهواء، لأنه يوجد بكميات تفوق حاجات ورغبات الناس عموماً.

وهناك أمثلة أخرى لمفهوم السلع والموارد المجانية وذلك فيما يخص بعض المناطق أو الأوقات أو الظروف، فعلى سبيل المثال:

- ← رمال الصحراء لسكان الصحراء سلعة مجانية، في حين أن الدول التي تنتج الزجاج من هذه الرمال فإنها تطلب هذه السلعة وهي ليست مجانية بالنسبة لهم بل نادرة نسبياً.
- ← مياه الأنهار للسكان على ضفافها، فهي مجانية لهم ولكنها نادرة نسبياً لأهل الصحراء ولمياه الأنهار عندهم قيمة كبيرة.
- ← أشعة الشمس متوفرة في ظروف وحالات معينة، فهي توجد في النهار، وتصل الأشعة عندما تقل أو تنعدم الغيوم، بينما هي نادرة لأهل القطب المتجمد، لأنها ربما تسطع عليهم مرة كل عدة أشهر.

الموارد الاقتصادية (Economic Resources)

ولها مسميات مرادفة لها وهي: (عناصر الإنتاج – الموارد الإنتاجية –المدخلات).
وسنأخذ مفهوم (عناصر الإنتاج) لأنه الأكثر شيوعاً في الاستخدام، وتنقسم عناصر الإنتاج إلى الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم.

المنفعة (Utility)

المنفعة هي العائد المادي أو المعنوي من إشباع الحاجات والرغبات.

أنواع المنافع (Type of Utilities)

تختلف أشكال انتاج المنافع، وقد تقدم المشاريع الإنتاجية شكلاً واحداً منها أو أكثر من شكل في نفس الوقت، وفيما يلي أنواع تلك المنافع:

1) المنفعة الشكلية، وهي المنفعة التي تحصل نتيجة التغيير في شكل السلعة.
2) المنفعة المكانية، هي المنفعة التي تحصل نتيجة التغير في مكان السلعة.
3) المنفعة الزمنية، هي المنفعة التي تحصل نتيجة التفاوت في الزمن.
4) المنفعة التملكية، هي المنفعة التي تحصل نتيجة انتقال الملكية من شخص لآخر.
5) المنفعة الخدمية، هي المنفعة التي تحصل نتيجة تقديم الخدمة.

الانتاج (production)

يقصد بالإنتاج هو إخراج المنافع عن طريق استخدام الموارد[19]. وبما أن مفهوم المدخلات مرادف لمفهوم عناصر الإنتاج، فيمكن تعريف عناصر الإنتاج بأنها جملة المدخلات التي تتفاعل لإنتاج سلعة أو خدمة ما.

عناصر الإنتاج (Factors of production)

الأرض (Land)

ويقصد هنا المفهوم الشامل للأرض وهو: كل ما ليس للإنسان دخل في إيجاده عن قصد ويستخدم في العملية الإنتاجية، أي أننا نقصد بها الموارد الطبيعية من أراضي قد تستخدم للبناء أو الزراعة، والمعادن في باطن الأرض والماء والهواء والبترول الخام والطيور والحيوانات .. الخ.

ويسمى الدخل[20] المتأتي من عنصر الأرض بـ الإيجار أو الريع.

العمل (Labor)

وهي الموارد البشرية، وتعرف بأنها الجهد الذهني (الفكري) أو البدني (العضلي) المبذول لغرض العملية الإنتاجية.

وكل إنتاج الموارد البشرية عبارة عن خليطين بين الجهود الذهنية والجهود العضلية ولكنها تتفاوت حسب طبيعة العمل ومنه يحدد التصنيف على أساس الجزء الغالب .. فعلى سبيل المثال:

- ← يغلب عادة الجهد الذهني على للأطباء والمدراء، والمعلمين.
- ← يغلب عادة الجهد البدني على العمال والمزارعين وأصحاب المهن ذات الطابع الفني.

ويسمى الدخل المتأتي من عنصر العمل بـ الأجر (Wage) أو الراتب (Salary)[21].

رأس المال (Capital)

يختلف مفهوم رأس المال (الموارد الرأس مالية) عند الاقتصاديين، فيعرف بأنه: كل ما يقوم الإنسان بصنعه ويستخدم في العملية الإنتاجية، أي كل ما تدخل الإنسان في صناعته عن قصد يسمى رأس مال، والأمثلة عليه كثيرة مثل مختلف الأجهزة والآلات والمعدات والبترول المصنع والطرق والجسور والبنيات التحتية.

ويسمى الدخل المتأتي من عنصر رأس المال بـ الفائدة (Interest).

التنظيم (Entrepreneurship)[22]

المنظم: هو الشخص أو المجموعة التي تمزج الموارد الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات وتتحمل تبعات المخاطرة في إنتاجها لها من ربح أو خسارة.

ويسمى الدخل المتأتي من عنصر التنظيم بـ الربح (Profit).

* *تنبيهات مهمة*

← المقصود بالأرض الموارد الطبيعية بأنواعها، وليس الأرض الزراعية أو سطح الأرض فقط.

← يقصد برأس المال لدى الاقتصاديين ما تدخل الإنسان في صنعه وليس رأس المال النقدي.

← المنظمين والعمال كلاهما من الموارد البشرية ولكنهم يختلفون في أن المنظم يتحمل المخاطرة وتبعاتها بينما العمال البدنيين والذهنيين لا يتحملون تبعات المشروع من ربح وخسارة.

← لا يقصد بـ الفائدة على رأس المال هنا نفس معنى الفائدة الربوية المحرمة في شريعتنا الإسلامية (الربا) ولكنها مجرد مسمى للعوائد على عناصر رأس المال.

تدريب 2

1 إثر دراستك لمفهوم (الندرة النسبية)، أيها يتصف بندرة نسبية أقل من غيره (النحاس – الذهب – الماس) ولماذا.

2 افترض مصنع للثياب وبداخله ما يلي: (آلات حياكة، أقمشة، إبر، نقدية لشراء مستلزمات للمصنع). المطلوب: حدد مما سبق ما يمكن اعتباره رأس مال اقتصادي وما لا يعتبر رأس مال اقتصادي ولماذا.

3 ضمن المفهوم الاقتصادي للأرض .. حدد ما يندرج تحت هذا المفهوم من الأمور الآتية، ولماذا.. (البترول المكرر - الغاز الخام - البترول الخام - الطيور - الأسماك - مياه الأنهار - الجسور - السدود -الأرض الزراعية - الأرض الذي يقام عليها مصنع للأغذية) .

4 ضمن مفهوم العمل في علم الاقتصاد .. حدد أي من الآتي يمكن أن تعتبره عاملاً وحدد الجانب الغالب في عمله ولماذا.(المهندس الميكانيكي - عامل النظافة - فني الكهرباء - مدير شركة سياحية ومستثمر فيها في نفس الوقت - طبيب جراحة مخ وأعصاب – ورشة نجارة – طبيب في مستوصف يملكه) .

المشكلة الاقتصادية

ذكرنا فيما سبق أن علم الاقتصاد: هو العلم الذي يبحث في كيفية إشباع الحاجات والرغبات للناس الغير محدودة، عن طريق استخدام الموارد المحدودة استخداماً أمثلاً.

ولو ركزنا في عناصر هذا التعريف، نستنتج انه توجد حاجات ورغبات بشرية غير محدودة تجاه السلع والخدمات وهنا تكمن المشكلة الأولى وهي:

← مشكلة: عدم محدودية حاجات ورغبات الناس.

ونجد في التعريف أيضاً: استخدام الموارد المحدودة، وهنا تكمن المشكلة الثانية وهي:

← مشكلة: محدودية الموارد تجاه حاجات ورغبات الناس الغير نهائية.

ونجد في التعريف أيضاً عبارة: الاستخدام الأمثل للموارد، وهنا تكمن المشكلة الثالثة وهي:

← مشكلة: كيف يمكننا أن نستخدم مواردنا الاقتصادية بالأسلوب الأمثل (الأكفأ).

ويتحقق الاستخدام الأمثل عن طريق:

- اختيار أنسب البدائل المتوفرة على الأصعدة المختلفة.
- استخدم الموارد في إنتاج السلع والخدمات بأقصى إمكانية ممكنة (وهذا على المستويات الجزئية والكلية).

المفاهيم المتفرعة من المشكلة الاقتصادية
(الندرة، الاختيار، التضحية)

يمكننا تلخيص المشكلة الاقتصادية في النقاط التالية:

- عدم كفاية الموارد لسد حاجات ورغبات الناس.
- الحاجات والرغبات للناس غير محدودة.

إذن يمكننا القول أن هناك ندرة نسبية للسلع والخدمات تجاه الحاجات والرغبات البشرية المتعددة والمتجددة.

وبما أن الموارد نادرة نسبياً فإنه يلزم وجود اختيار أنسب بين البدائل المتوفرة على جميع الأصعدة من استهلاك أو إنتاج على مستوى الفرد والجماعة والدول.

وبما أن هناك اختيار لأحد البدائل المتوفرة إذن فهناك تضحية ببديل آخر، بمعنى أنه عندما تختار أحد البدائل فإنك بالتالي تضحي بأحد الخيارات البديلة والتي كان من الممكن الحصول عليها فعلاً. وعلى ذلك نستنتج ما يلي:

- ← هناك ندرة نسبية تجاه الحاجات والرغبات.
- ← بما أن هناك ندرة نسبية، إذن فهناك اختيار بين البدائل.
- ← بما أن هناك اختيار لأحد البدائل، إذن فهناك تضحية لبديل آخر.

الندرة والاختيار والتضحية على مستوى المستهلك الفردي

يعتبر المال مورد نادر لأننا لا نملك منه ما يفي بسد جميع حاجاتنا ورغباتنا الغير محدودة ونتيجة لذلك فإننا عندما نود شراء سلعة معينة فإننا في الغالب نلجأ للاختيار لعدة أسباب منها عدم قدرتنا المالية لشراء كل ما نرغب من السلعة أو السلع وعندما نختار سلعة على حساب سلعة أخرى فإننا بالتالي نضحي بالسلعة البديلة في سبيل الحصول على السلعة المختارة، وللتضحية تكلفة لأننا لو افترضنا وجود تفاوت طفيف أو فارق بين السلع فإننا نضحي ببعض الفروقات في السلعة التي استبعدت.

تدريب: أذكر مثال واقعي لسلوك إنفاق رب أسرة يبين مفاهيم الندرة والاختيار والتضحية.

الندرة والاختيار والتضحية على المستوى القومي

سنتحدث عن الندرة والاختيار والتضحية على مستوى الدول: (المستوى القومي) في موضوع الأنظمة الاقتصادية في الفصل القادم بإذن الله تعالى.

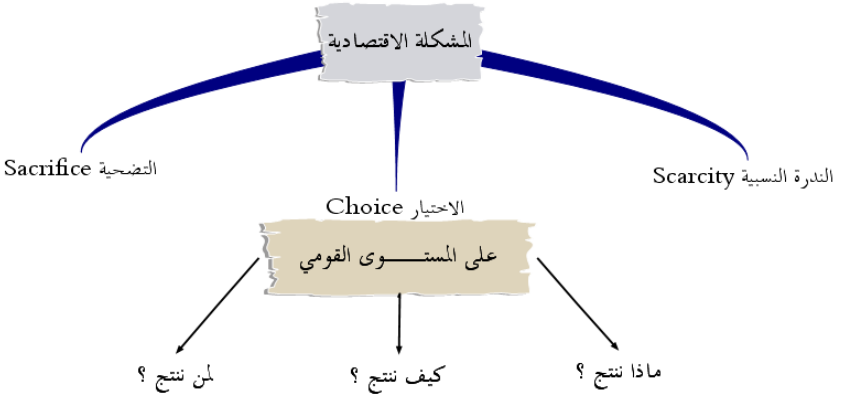

مفاهيم أخرى مرتبطة بالدخل والتصرف فيه

ذكرنا فيما سبق أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج دخل.

ويعرف الدخل بأنه: العائد الذي يحصل عليه العنصر الإنتاجي نظير إسهامه في العملية الإنتاجية.

والدخل له مصارف لا يخرج عنها أبداً وهي :

- **إما أن يحجز عن التصرف فيه، وعندها يسمى ادخار (Saving).**
- **أو أن ينفق على سد الحاجات والرغبات مباشرة، وعندها يسمى استهلاك (Consumption).**
- **أو أن يضخ في السوق لأجل تحقيق أرباح مستقبلية، وعندها يسمى استثمار (Investment).**

والادخار: هو ما يحبس من الدخل أو الممتلكات عن الاستهلاك أو الاستثمار تحسباً للمستقبل.

أي أن الادخار هو مرحلة أولية تؤدي في النهاية إلى استهلاك أو استثمار.

وأما الإنفاق الاستهلاكي: هو ما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية بهدف إشباع الحاجات والرغبات مباشرة.

وأما الاستثمار[23]: هو توظيف جزء من الثروة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بهدف زيادة الدخل.

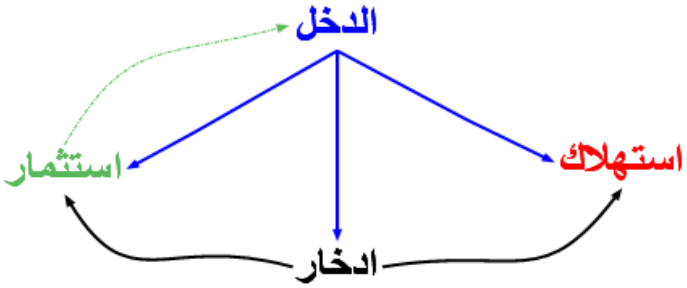

الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري

هنالك فرق بين الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري.

فالاقتصاد الموضوعي: يتعامل بما حدث وما يحدث وما سيحدث من ظواهر اقتصادية، عن طريق اعتماده على بيانات وإحصائيات حقيقية وواقعية يتم تحليلها للوصول إلى النتيجة النهائية.

وأما الاقتصاد المعياري: فيبحث في ما يجب أن يكون عليه الوضع وكذلك ما يجب علينا فعله تجاه الظاهرة الاقتصادية، فهو تحليل يحاول أن يطرح حلولاً لتلك الظواهر عن طريق على التقدير الشخصي للباحث، وقد تختلف تقديرات الباحثين لاختلاف العادات والتقاليد والفكر والديانة والمذهبية وغيرها من العوامل .. ويستخدم هذا النوع من التحليل عبارات التفضيل والمفاضلة مثل: (من الأفضل، من الأحسن، جيد، غير جيد، سيئ، أسوأ، من الأجدى ... الخ).

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

تتكون النظرية الاقتصادية من فرعي دراسة وهما: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

فيعرف الاقتصاد الجزئي بأنه: دراسة الأجزاء والوحدات الصغيرة في الاقتصاد، أي أنه يدرس الوحدات الفردية (المستهلك، الأسرة، الشركة، المؤسسة)[24] وذلك مثل: سلوك المستهلك، سلوك المنتج، سعر سلعة أو خدمة معينة، كمية سلعة أو خدمة معينة.

ويعرف الاقتصاد الكلي[25] بأنه: هو دراسة القطاعات الرئيسة أو المجاميع العامة في الاقتصاد .. أي أنه يدرس العلاقة بين المتغيرات الكلية في المجتمع [26] .. وذلك مثل: التضخم، الكساد، البطالة، الدخل القومي، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، كمية النقود، السياسة النقدية، الضرائب.

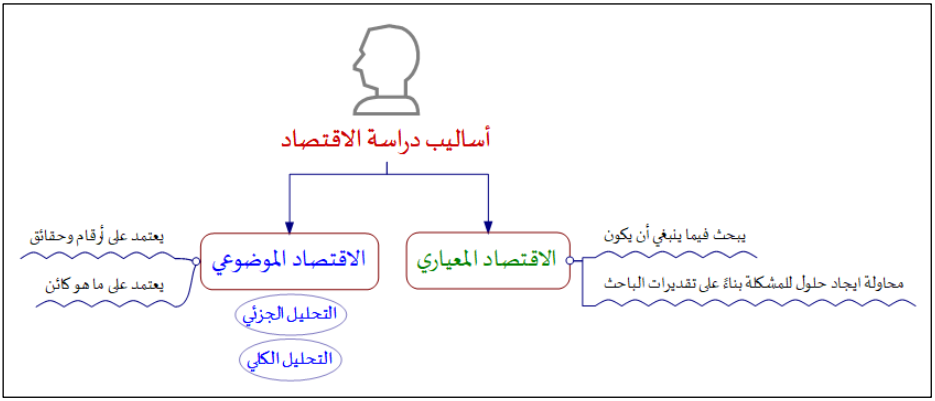

تدريب 3

وضح أي العبارات الآتية يمثل أسلوباً معيارياً وأيها يصنف على أنه أسلوب موضوعي.

1) تسببت الأزمة المالية العالمية في تراجع معدل نمو التجارة الدولية من 7.2 % عام 2007م إلى 3.3% في عام 2008م.
2) من أسوأ الطرق للتخلص من مشكلة التضخم هي زيادة الضرائب على المواطنين.
3) بلغ صيد السمك والربيان في منطقة البحر الأحمر بالمملكة العربية السعودية خلال عام 2013 نحو 25589 طن.
4) عندما تزيد أسعار مواد البناء فإنه بالتالي يؤدي إلى خفض الكمية المطلوبة منها.
5) من الأفضل زيادة الرواتب لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات.
6) يقدر الإنتاج النباتي في المملكة عام 2007م بحوالي 9833 ألف طن.
7) يؤدي تقليل عدد الشهور المصرحة للعمرة في المملكة إلى تقليل الإيرادات السنوية المحققة من السياحة الدينية.

تدريب 4

وضح أي الدراسات التالية تصنف على أنها من مواضيع الاقتصاد الجزئي وأيها يصنف على أنها على أنها على أنها من مواضيع الاقتصاد الكلي.

1) دراسة استهلاك أسرة ما بالنسبة لدخلها.
2) دراسة أثر الإنفاق الحكومي للمملكة لعام 2017م.
3) دراسة أجور عمال شركة مقاولات معينة إلى عدد ساعات عملهم.
4) دراسة الطلب على الأسماك في سوق الأسماك بجده.
5) دراسة الطلب على السيارات كسلعة استهلاكية في مصر.

أساليب التعبير في علم الاقتصاد

أن النظريات الاقتصادية تحاول توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ولعرض العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فإننا نستخدم أحد الأساليب التالية:

الأسلوب اللفظي

وهو استخدام اللغة عن طريق الكتابة أو المحادثة للتعبير عن الأفكار والعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة. ومثاله شرح المدرسين والمدربين والمحللين لأوضاع أو علاقات اقتصادية بالحوار أو المناقشة.

مثال: بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية في عام 2010م نحو 27,422,983 نسمة وقدر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية لنفس السنة 7740 كيلوواط في الساعة بينما ارتفعت هذه النسبة عام 2011م إلى ..... إلخ.

الأسلوب الحسابي: (أسلوب استخدام الجداول)

يستخدم هذا الأسلوب البيانات المتعلقة بالمتغيرات في جدول يبين العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وتختلف أنماط الجداول حسب استخدامها والفائدة المراد ايصالها لمن يقرأها.

مثال: يوضح الجدول التالي نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية من عام 2010-2015م في المملكة العربية السعودية (الأرقام بالكيلوواط بالساعة).

المؤشر	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
استهلاك الكهرباء	212,263	219,661	240,288	256,688	274,502	286,102
تعداد السكان	27,422,983	28,171,083	28,894,675	29,601,529	30,300,675	31,015,999
نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء	7,740	7,797	8,316	8,671	9,059	9,224

الأسلوب الهندسي: (أسلوب الرسم البياني)

يستخدم غالباً في التعبير عن العلاقة المتغيرات، وتختلف أشكاله حسب العلاقة والاستخدام.

مثال: يوضح الرسم البياني التالي نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية من عام 2010-2015م في المملكة العربية السعودية (الأرقام بالكيلو واط بالساعة).

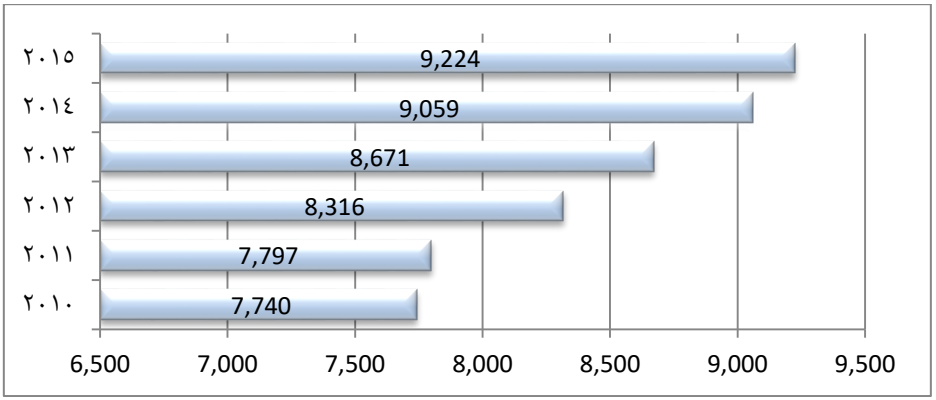

الأسلوب الجبري: (أسلوب استخدام المعادلات)

وهو أسلوب يعبر عن المتغيرات أو العلاقات الاقتصادية في صورة معادلات جبرية في أحد أطرافها المتغير المستقل والآخر المتغير التابع.

مثال: يتم حساب مؤشر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية بالمعادلة التالية:

$$ECpc=\frac{EC}{p}$$

حيث أن EC هو استهلاك الكهرباء في سنة ما، و p هو تعداد سكان تلك السنة.

وهكذا فإن أساليب التعبير المختلفة توضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن استخدامها جميعها أو بعضها لعمل الدراسات والإحصاءات والتقديرات المختلفة.

أسئلة وتمارين

أسئلة مقاليه

1 وضح الفرق بين المورد الاقتصادي والمورد المجاني.

2 بين الفرق بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية مع ذكر مثال لكل منها.

3 هل يوجد فرق بين أنواع الثروة وأنواع عناصر الإنتاج؟ مع ذكر السبب.

4 عدد ثلاث أنواع للمنافع مع ذكر مثال لكل نوع؟

5 اشرح مفهوم الندرة النسبية مستدلاً بمثال عملي على مستوى المستهلك الفردي.

6 وضح الفرق بين العمل والتنظيم. ضمن تقسيم عناصر الإنتاج.

وضح الصحيح من الخاطئ من العبارات التالية مع تصحيح الخطأ:

1 المقصود الندرة هو عدم الكفاية مورد ما لسد الحاجات والرغبات لجميع الناس في جميع الأوقات.

2 تعرف المدخلات بأنها العائد المادي أو المعنوي من إشباع الحاجات والرغبات.

3 يغلب على عمالة البناء في شركات المقاولات الجانب البدني ولا يوجد في عملهم أي مجهود ذهني.

4 إن أساليب التعبير المختلفة توضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن استخدامها جميعها أو بعضها لعمل الدراسات والإحصاءات والتقديرات المختلفة.

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

1 يقصد بمصطلح Capital باللغة العربية .. أ/ العمل، ب/ الإنتاج ، ج/ رأس المال، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

2 يعرف العائد المتحصل من عنصر العمل بالإنجليزية بـ .. أ/ profit، ب/ Salary، ج/ Labor، د/جميع ما سبق، هـ/ لا توجد إجابة صحيحة.

3 يسمى الدخل الذي يحجز لمواجهة المستقبل بـ .. أ/ ادخار، ب/ سداد، ج/ رهن، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

الفصل الثالث: النظم الاقتصادية وتطورها التاريخي

المحتويات

* النظام الاقتصادي (Economic System)
* السياسات الاقتصادية.
* تصنيف النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي).
* النظم الاقتصادية الحديثة.
* أ-النظام الاقتصادي الرأسمالي **Capitalism**.

(التعريف، عوامل النشأة، الخصائص، الجوانب التقنية، كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية).

* النظام الاقتصاد الاشتراكي **Socialism**.

(التعريف، عوامل النشأة، الخصائص، الجوانب التقنية، كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية، أبرز السلبيات.

* أسئلة.

النظام الاقتصادي (Economic System)

يعرف (النظام الاقتصادي) بأنه: مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه.

وهناك من يذهب في تحديد معنى النظام الاقتصادي إلى تعريفه من خلال ثلاثة عناصر أساسية: المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية.

وتلجأ الدول لتحقيق أهدافها بغض النظر عن توجه نظامها الاقتصادي إلى تطبيق مجموعة من السياسات في شتى مجالات الدولة، فعلى صعيد الاقتصاد فإنها تلجأ إلى إعمال سياساتها الاقتصادية.

السياسات الاقتصادية

يمكننا تعريف السياسات الاقتصادية بأنها: تلك الوسائل والأساليب والإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية.

وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق مستوى عالٍ من الرفاهة الاقتصادية وذلك عن طريق تحقيق أهداف أهما:

- زيادة الإنتاج القومي وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.
- تحسين توزيع الدخل بين الأفراد.
- زيادة معدلات التوظيف وبالتالي تقليل نسبة البطالة.
- تخفيض معدلات التضخم، أي العمل على استقرار الأسعار.
- إيجاد نوع من التوازن مع العالم الخارجي عن طريق التجارة الخارجية.
- استقرار سعر الصرف للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى.

وهناك أنواع متعددة للسياسات الاقتصادية من أهمها:

السياسات المالية: وهي السياسات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، مثل .. سياسة الإيرادات العامة، سياسة النفقات العامة، سياسة الموازنة العامة.

السياسات النقدية: وهي السياسات التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، مثل .. سياسة سعر الصرف، سياسة التحكم بالائتمان، سياسة إصدار الأوراق النقدية.

ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

منذ القدم وحتى يومنا الحاضر عمل الإنسان على مواجهة المشكلة الاقتصادية حسبما يتماشى وتطور البيئة المعيشية ومتطلباتها، وكلما انتقل الإنسان من مرحلة تاريخية إلى أخرى تتطور معه طبيعة حاجياته وطرق تلبيتها، وتبعا لذلك أنتجت لنا كل مرحلة تاريخية نظاما اقتصادياً معينا يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه، سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الحديث عن المفهوم النظري للنظام الاقتصادي، ونتعرف بعدها على أهم النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان. وبناءً على هذا فإنه يتم داخل كل نظام اقتصادي يشتمل هذه العناصر الثلاثة ويسعى لمعالجة المشكلة الاقتصادية بالتعامل مع المسائل الثلاثة: (ماذا ننتج، كيف ننتج، لمن ننتج).

تصنيف النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي)

قام الدارسون بتصنيف أنواع النظم الاقتصادية منذ بداية التفاعلات والنشاطات الاقتصادية وحتى يومنا هذا. وقد سجلت لنا دراسات تاريخ الفعاليات والنشاطات الاقتصادية مختلف أطوار التشكيلات والنظم الاجتماعية الاقتصادية للإنسانية، والمحددة بأسلوب الإنتاج الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي بحيث تختلف الكيفية التي بها الإنتاج والتبادل والتوزيع من دولة إلى أخرى، فإذا كانت الغاية النهائية للنشاط الإنساني الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع اللازمة لهذا الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج وتوجيه أوتوزيعه تختلف باختلاف المكان والزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه كل مجتمع.

وبالرغم من اختلاف الباحثين في وضع معايير مشتركة في تحديد وتصنيف الأنظمة الاقتصادية، إلا أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته، فقد عرف الإنسان منذ القدم وطبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج وتوزيعه مكانا وزمانا، وهذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي يمكن تصنيفها إلى:

- **النظم الاقتصادية القديمة، والتي بدأت منذ بدء التاريخ البشري واستمرت حتى قبل استقلال علم الاقتصاد وظهور الثورة الصناعية. وأهم هذه الأنظمة (النظام البدائي، النظام العبودي / النظام الإقطاعي).**
- **النظم الاقتصادية الحديثة (النظام ذو التوجه الرأسمالي / النظام ذو التوجه الاشتراكي).**

النظم الاقتصادية الحديثة

أ-النظام الاقتصادي الرأسمالي Capitalism (الرأسمالية / الاقتصاد الحر)

بعد أن استقر النظام الاقتصادي الإقطاعي في فترة العصور الوسطى، ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية في تلك المرحلة ومهدت لظهور نظام اقتصادي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي، عرف هذا النظام بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات وأدوات العمل) سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، والذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال (البروليتاريا) المجبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.

فالرأسمالية إذا تعبر في جوهرها على نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل من الناس يشكلون طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق الربح.

عوامل نشأة النظام الرأسمالي:

اجتمعت عوامل كثيرة، خلال فترة زمنية، أدت إلى تداعي وانهيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي. ويحدد مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي هذه الفترة، بتلك الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك الفترة التي شهدت بوضوح ببداية الثورة الصناعية ووقوع الثورة الأمريكية وصدور مؤلف (ثروة الأمم Wealth of Nations) لآدم سميث.

لقد قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، فالعوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي هي ذاتها التي ساهمت في إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي الموجود والقائم وإيجاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي. وترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية:

1 تراكم رأس المال: وقد تحقق نتيجة العوامل التالية:

← انتعاش التجارة بين المدن واكتشاف الذهب وما حصلت عليه الدول المستغلة من خيرات ومكاسب من مستعمراتها.

← انتشار عمليات الربا والمضاربة التي مارسها الكثير من الأسر في أوروبا مما أدى إلى حصولهم على ثروات كبيرة.

← تراكم الأموال لدى بعض الأفراد والنبلاء وأصحاب العقارات وزيادة ثرواتهم نتيجة زيادة الضرائب والسكان ونمو المدن. وبهذا توافرت الأموال اللازمة لتمويل المشروعات ذات الحجم الكبير.

وقد أدت حاجة الدول الحديثة إلى الأموال إلى نمو التجارة وإزالة الحواجز والقيود على انتقال الأفراد والسلع بين مختلف المناطق، مما أدى بدوره إلى اتساع نطاق السوق المحلي، واتساع الأخذ بالتخصص وتقسيم العمل. وهذا التخصص أدى إلى اتساع حجم التجارة الدولية، فكان من نتيجة ذلك أن زادت ثروة الأفراد والدول زيادة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

2 زيادة عدد السكان:

وقد كانت أحد الأسباب المهمة التي أدت إلى زوال النظام الإقطاعي، حيث زاد عدد سكان أوروبا زيادة كبيرة منذ القرن السادس عشر، وكان من أهم النتائج التي أدت إليها زيادة السكان زيادة الطلب على المواد الغذائية بكميات كبيرة، وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع أسعارها، مما عمل تدريجياً على التحول من زراعة الاكتفاء الذاتي

إلى الزراعة الرأسمالية التجارية، فلم يعد الفلاح ينتج لنفسه أو لأسرته أو الضيعة التي يقيم فيها فحسب، بل كان عليه أن يمد أسواق المدن بما تحتاج إليه من مواد غذائية، وأصبح الريف ينتج للتبادل التجاري. وقد ساعد استعمال النقود المعدنية على نمو الزراعة الرأسمالية بعد أن كان المجتمع يستعمل النقود السلعية. فاستخدم الذهب والفضة وسيطاً للمبادلة بعد أن كانت المقايضة هي الأساس، مما أدى إلى سهولة التبادل واتساع التجارة، وزاد من عرض الذهب والفضة في تلك الفترة اكتشاف الأمريكتين والتوسع في استخراج المعادن النفيسة من المناجم.

3 التطورات الصناعية والتقنية:

في القرن الثامن عشر بعد قيام الثورة الصناعية واستخدام الآلات بدلاً من الحيوانات والعمل اليدوي، بدأت التجارة تنتشر على نطاق أوسع، وبذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطي الكبير. وفي الوقت نفسه كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملاً مساعداً على زيادة سعة السوق لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي. وبدأت حركة الاختراعات لآلات معقدة بخطى سريعة، تتطلب موارد مالية ضخمة، هذه المتطلبات الجديدة دعت إلى نشأة المشروع الصناعي، والذي يمثل الوحدة الإنتاجية الرئيسة في النظام الرأسمالي. فقد ارتبط النظام الرأسمالي بالمشروع الصناعي، بما يتصف به من خصائص وهي استخدام الآلات أساساً لأسلوب الإنتاج من أجل تحقيق المزيج من الثروة والتراكم الرأسمالي والربح.

4 التطورات السياسية وظهور الدولة القومية الحديثة:

بعد أن سادت الإقطاعية كوحدة سياسية خاضعة لسلطة الإقطاعي، ظهرت الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة حلت محل الإقطاعية، فمع صعود القومية جاءت المصالح المتبادلة والعلاقة الحميمة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار.

5 الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية:

كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد على الاكتفاء الذاتي، ولكن ظهرت الحاجة في بعض الدول التي كانت لا تنتج، وكان العرب يتحكمون في التجارة في قسمها الشرقي، أما القسم الغربي فكان من نصيب الإيطاليين أدى ذلك إلى تحقيق كل من العرب والإيطاليين لأرباح وفيرة، ولكن دول أوروبا الأخرى شعرت بشدة سيطرة التجار الإيطاليين وتحكمهم، فبدأت تبحث عن وسائل تحد من تلك السيطرة. فكان أن شجعت كل من اسبانيا والبرتغال على الاكتشافات البحرية.

خصائص النظام الرأسمالي:

إن دافع الحياة الاقتصادية هو دافع فردي، يتلخص في البحث عن الربح إلى أكبر حد تسمح به السوق أو قانون العرض والطلب، ولا يحد الفرد في مدى بحثه عن منفعته الخاصة وعن أكبر ربح له إلا مقدرته الخاصة وقوانين السوق وقوانين الدولة. فالوحدات الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك. فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي أي تحقيق مصلحته الشخصية.
ويمكن ايجاز خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي بما يأتي:

1) الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج:

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعاً استهلاكية أو سلعاً إنتاجية. وحق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

ولا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة. فالدولة الرأسمالية تتملك جزءاً من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور وكذلك بعض الاستثمارات والأوقاف. ويمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات المصلحة العامة، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وهكذا.

2) مبدأ حرية التعاقد والعمل:

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، بيد أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط (شأنه شأن أي سلعة) بقانون العرض والطلب، فكل عمل مباع يدفع أجراً عنه يحدده العقد القائم بين البائع والمشتري.

فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين على أساس المنافسة والمزاحمة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الموارد الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

3) مبدأ حرية المنافسة:

حيث يتنافس البائعون والمشترون في السوق من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد، فالبائع يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع سعياً وراء الربح، منافساً بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، محاولاً تخفيض ثمن سلعته أو تحسين من جودتها ليكسب السوق لنفسه.

4) محدودية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:

وقد كانت الفكرة في بداية نشأة الرأسمالية أن الدولة لا تدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد، وقد عبر آدم سميث عن هذا المبدأ بمقولته المشهورة " دعه يعمل دعه يمر"، إشارة منه بضرورة عدم وضع أي حواجز أو معوقات من طرف أجهزة الدولة تحول أو تضيق إمكانية الفرد لممارسة حقه الطبيعي في العمل والتملك، فليس من حق الدولة في النظام الرأسمالي التدخل في تحديد مجالات العمل أو صيغ الملكية المنافية للملكية الفردية، فدورها يتمثل في خلق البيئة المستقرة والآمنة التي تكفل للأفراد وتضمن لهم ممارسة أعمالهم وحماية ممتلكاته، وهذا ما اصطلح عليه بـ"الدولة الحامية"، التي تقوم بسن التشريعات والقوانين المنظمة لعلاقات الأفراد الاقتصادية، كما أن آلية السوق القائمة على قانون العرض والطلب هي الكفيلة بتحقيق التوازن واستقرار الأسعار وعدم ارتفاعها، لأن المنافسة داخل السوق تجعل التجار يبيعون منتجاتهم بأسعار تنافسية لترويج منتجاتهم وتحقيق الأرباح وفي الوقت ذاته تتحقق منفعة المواطن المستهلك المستفيد من هذه المنافسة. غير أن القول بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يؤخذ بمطلقه، لأن التطورات الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول الرأسمالية منذ بدايات ظهور هذا النظام وحتى يومنا الحاضر تؤكد بأن الدولة لا تكتفي فقط بملاحظة النشاطات والتفاعلات الاقتصادية، بل قد يكون لها في الكثير من الأحيان الدور الفعال في تنظيم الحياة الاقتصادية وتحديد معالمها بما لا يتنافى والمبادئ السابقة الذكر، خاصة في حالة الأزمات المالية التي قد تصيب النظم الرأسمالية، أو في حالات ضبط الأسعار حفاظا على التوازن بين مختلف فئات وطبقات المجتمع. ومع تطور الرأسمالية استدعى ذلك تدخل الدولة بشكل محدود للحد من الاختلالات الاقتصادية أو الاجتماعية التي قد تحدث، أو يكون التدخل بهدف تحقيق مصالح سياسية/اقتصادية على المدى القريب أو البعيد.

الجوانب التقنية والفنية للاقتصاد الرأسمالي:

قام النظام الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية، فارتكز على التقدم التكنولوجي الذي أدت إليه هذه الثورة، وطبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ المنافسة. ففي ظل المنافسة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات الإنتاج، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. فنجاح أي منتج في استخدام وسائل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف، يدفع المنتجين الآخرين إلى تطبيق مثل هذه الوسائل الحديثة حتى يتمكنوا من البقاء في مجال المنافسة. فالتقدم التقني (وخاصة على مستوى انتاج السلع الاستهلاكية) الذي حققته البشرية منذ عصر الثورة الصناعية الأولى وحتى يومنا الحاضر يرجع غالباً إلى طبيعة هذا النظام الاقتصادي التنافسي، الذي فرض استخدام الآلة وتطويرها عبر الاختراعات المتجددة لوسائل الإنتاج للاستجابة إلى كمية الزيادة الهائلة على طلب مختلف المنتجات والمطردة مع زيادة عدد سكان العالم وطلباتهم.

كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية على المستوى القومي في ظل النظام الرأسمالي:

يتم معالجة المشاكل الاقتصادية التي ذكرناها (ماذا وكيف ولمن ننتج) من خلال نظام السوق وباستخدام آلية السعر (جهاز الثمن) وذلك لأن فلسفة هذا النظام تدعوا إلى الحرية الاقتصادية والاجتماعية، وعن طريق آلية السعر الحرة، يمكن أن يحدد المُنتِج ماذا يمكنه أن يُنتِج عن طريق تقصِيه ودراسته للمنتجات التي تُدر عليه أعلى نسبة من الأرباح، حينها يكون الطلب على هذه المُنتَجات أكبر من العرض لها غالباً، فيتجه المُنتِج إلى إنتاجها طمعاً في الربح. وعن طريق جهاز الثمن أيضاً يمكن للمُنْتِج أن يحدد كيف يُنْتِج لأن أسعار عناصر الإنتاج في السوق هي التي تُحدِدْ أياً منها أجدى له، وطبعاً سيتخذ قراراً بكيفية الإنتاج على أساس أياً منها يكلف أقل، وبالتالي يقلل المصروفات والتكاليف الإنتاجية وبالتالي تزيد الأرباح. وعن طريق جهاز الثمن أيضاً يجاب على سؤال (لمن ننتج) وطبعاً إذا نظرنا إلى آلية السوق فإن النصيب الأكبر لمن يمتلك القوة الشرائية الأكبر تجاه السلع أو الخدمات.

ب-النظام الاقتصاد الاشتراكي (Socialism)

أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوربية منذ منصف القرن الثامن عشر إلى ظهور العديد من المشاكل، مما جعل كثير من المفكرين ينتقدوا بعض توجهات الفكر الرأسمالي، والبعض انتقدها فكرتها من الأساس. وسعى بعضهم إلى تغيير الأوضاع وتقديم نظام اقتصادي بديل عنه قادر على تجاوز الاختلالات التي عرفتها المجتمعات الأوربية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. ومع بداية القرن التاسع عشر، ظهرت الفكرة الاشتراكية، كرد فعل والاختلالات التي نتجت عن انتهاج النظام الرأسمالي.

النظام الاقتصادي الاشتراكي ونشأته

تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقصد **بالاشتراكية** النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات، والمصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية، على خلاف الرأسمالية، تقوم على التركيز على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة. فهو نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والاشتراكية تظهر إلى حيز الوجود، نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج وإقامة دكتاتورية **البروليتاريا**.

وتبنى الاشتراكية على شكلين من الملكية. ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي فكرة الملكية العامة على الحد من وجود الطبقات المستغلة، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج.

الظروف والعوامل التي مهدت لظهور الاشتراكية كبديل للنظام الرأسمالي:

ظهرت في مراحل ميلاد الرأسمالية الصناعية ملامح تراكم رأس المال التقني، وتشييد المعامل، وانتشار صناعة النسيج والصلب والفولاذ، واستغلال مناجم الفحم والحديد. ولقد صاحب هذه الثورة الصناعية تعاسة كبيرة للطبقة العاملة وبؤس في أوساطها واستغلال كبير للأطفال والنساء الذين كانوا يعملون في المناجم المظلمة والمعامل الضيقة، ولقد ساعد المستوى المنخفض للأجور، أصحاب الأموال على تكديسها واستثمارها الشيء الذي أدى على تقدم اقتصادي كبير على حساب تضحيات اجتماعية قاسية للطبقات العمالية الكادحة.

إذا فالاشتراكية جاءت أساسا لكي تعبر عن وجهة نظر رافضة لذلك الوضع، ومنتقدة في ذلك أداء النظام الرأسمالي، ونادى دعاتها ذلك الوقت إلى القيام بثورة تقلب هذه الأوضاع لصالح طبقات العمال المحرومة، لذلك يمكن القول بأن الاشتراكية منظور نقدي للرأسمالية تقوم على أساس:

- **انتقاد لاذع للرأسمالية وأسسها القانونية والفلسفية، واعتبارها نظاماً يؤدي إلى استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى.**
- **اعتقاد بإمكانية تغير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس وعيهم لأخطار النظام الرأسمالي.**
- **تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال.**

ويمكن إجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية، وشكلت في الوقت ذاته دافع للضرورة التغيير نحو الاشتراكية، في النقاط التالية:

- الأنانية التي تهدد التماسك الاجتماعي: الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.
- اللا مساواة الاجتماعية وسوء التوزيع للدخل والثروة: حيث يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج.
- ابتزاز الأيدي العاملة: ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجعل العامل معرضاً في كل لحظة لأن يُستبَدل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.
- انتشار البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.
- بيئة خصبة للاحتكارات والتكتلات الاحتكارية.
- خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.
- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات، لجأت إلى استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً وفكرياً وسياسياً وثقافياً، وذلك فضلاً عن استغلال الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

ظهور الدول الاشتراكية:

وهي الدولة التي يشكلها مجتمع اشتراكي، وهي الجزء السياسي من البناء الفوقي الذي ينمو على قاعدة اقتصادية من الاشتراكية. والدولة الاشتراكية نمط جديد من الدولة يعقب الدولة البورجوازية نتيجة ثورة اشتراكية. ويشمل خلق البناء الفوقي الاشتراكي فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وفي هذه الفترة تأخذ الدولة شكل دكتاتورية البلوريتاريا، وهي اشتراكية في أهدافها ومهامها، لأنها تقوم بدور إدارة بناء الاشتراكية وتتغير وظائف الدولة الاشتراكية تبعا لتقدم المجتمع الاشتراكي، ومع إلغاء الطبقات المستغلة، تختفي وظيفة قهر مقاومتها، بينما تمارس إلى مدى بعيد الوظائف الأساسية للدولة الاشتراكية – التنظيم الاقتصادي والتعليم والتطور الثقافي.

خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

أ-التوجه نحو الملكية الجماعية (العامة) لوسائل الإنتاج

حيث يقوم النظام على مبدأ عام هو الحد من الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد و الأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية وللمشروعات الصناعية والتجارية .. إلخ.

وعلى ذلك تبقى الملكية الفردية منحصرة في بعض الجوانب، فالملكية الخاصة نظام طبيعي بالنسبة لأموال وسلع الاستهلاك، فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول، ويملكون ما يحصلونه من مدخرات، ولهم حرية التصرف فيما يملكونه، بالإضافة إلى ملكية السكن والسيارة والملبس والمأكل، في حدود التي لا تخل بالمبدأ العام. وبالتالي تقريب الفوارق بين الطبقات واختفاء طبقة الرأسماليين والملاك الزراعيين أو الصناعيين، وفي هذا النظام يتقاضى الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل.

ب-التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

يتم تنظيم الحياة الاقتصادية وتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة وفقاً لتخطيط تضعه السلطة المركزية وتلتزم بتنفيذه لكافة الوحدات الإنتاجية (جهاز التخطيط داخل الدولة)، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح القرارات المناسبة لحلها.

فجهاز التخطيط يأخذ شكلا هرميا تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط، وتشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج والاستهلاك.

كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية على المستوى القومي في ظل النظام الاشتراكي:

إن المحرك لكافة القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار، بل على أساس الخطة الاقتصادية. ويرجع غياب السوق في النظام الاشتراكي إلى غياب الحريات على مختلف المستويات. وبما أن هذا النظام يتسم بالتخطيط المركزي فإن الإجابة على الأسئلة الثلاثة (ماذا وكيف ولمن ننتج) يتم عن طريق وضع تصور للأولويات المرغوب تحقيقها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم وضع خطط تسير عليها الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وتلتزم بتنفيذ الخطط وتنسق تنسيقاً كاملاً بين الجهات المعنية لسير الخطط كما يجب لتحقيق تلك الأهداف. أي أن الإنتاج وتوزيعه لا يرتبط بجهاز الثمن ولكنه يسير على حسب ما ترى الحكومة أنه مناسب للمصلحة العامة، وعلى ذلك فإنها تحدد نسب السلع والخدمات وأسعارها وكيفية توزيعها، وكذلك تحدد الأعمال وأسعارها من أجور أو رواتب. ولا تستهدف الخطة تحقيق الربح وإنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، وبذلك تكون الإنتاجية عبارة عن العائد الاجتماعي، ولا تنحصر في مجرد الأرباح النقدية.

أبرز سلبيات النظام الاشتراكي:

انطوى النظام الاشتراكي من الناحية التطبيقية على كثير من العيوب والتي أدت إلى سقوط أغلب المجتمعات الاشتراكية اقتصادياً، وإلى تحول أغلب المجتمعات الاشتراكية إلى مجتمعات رأسمالية بعد ذلك وأبرز هذه العيوب هي:

← المركزية وتركز السلطة:

فكما ذكرنا من قبل أن الأسئلة الثلاثة (ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟) يتم الإجابة عليها بواسطة جهاز التخطيط، وفي الحقيقة جهاز التخطيط في الغالب هو السلطة العليا في الدولة المتمثلة في طبقة الحزب الحاكم، مما يعني تحول الدولة إلى ديكتاتورية تحكمها طبقة الحزب الحاكم ويتحكمون في كل شيء يجري في الدولة.

وقد نتج عن هذه المركزية الشديدة وتركز السلطة الوقوع في العديد من الأخطاء التي حالت دون تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية في تخصيص الموارد، هذا بالإضافة إلى التأخر في اتخاذ القرارات، فنتيجة لتركز السلطة في يد السلطة العليا يجب أن ترفع إليها الكثير من البيانات والإحصائيات لتصدر القرار ثم تنزل هذه القرارات مرة أخرى، ولك أن تتخيل الوقت الذي يتطلبه رفع بيان أو إحصائية عن صناعة من الصناعات مثلاً حتى يصل إلى السلطة العليا، ثم الوقت الذي تستهلكه السلطة العليا إلى المسئولين عن هذه الصناعة. لا شك أن هذا يستغرق وقتاً كبيراً جداً مما يؤدي إلى بطء في اتخاذ القرارات وبالتالي سوء استغلال للفرص.

← البيروقراطية والتعقيدات المكتبية:

وقد تعمقت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية نتيجة لأن تحديد كمية ونوعية الإنتاج واختيار طرق وأساليب الإنتاج وغيرها من القرارات يتم اتخاذها في جهاز التخطيط المركزي.

وبالتالي فهذا يتطلب عدداً كبيراً جداً من الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات والإحصاءات وتبويبها وتحليلها، وموظفين آخرين لدراستها ومقارنتها حتى يتمكن جهاز التخطيط المركزي من اتخاذ القرارات المناسبة وقد أدى ذلك إلى تضخم الجهاز الإداري وتزايد الأجهزة الرقابية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية وإلى تعطيل كثير من الإجراءات من ناحية أخرى ناهيك عن بعض التطبيقات التي أسفرت عن التسيب والفساد.

← عدم القضاء على الاستغلال:

حيث أسفر التطبيق العملي للاشتراكية أنها لم تستطع تحقيق العدالة في التوزيع بل حدث خلاف ما ادعته، ففائض القيمة الذي كان يذهب للرأسماليين في ظل النظام الرأسمالي أصبح يذهب إلى الدولة في النظام الاشتراكي ولم يؤول إلى الطبقة العاملة، وهكذا ظلت العمالة مستغلة حتى في النظام الاشتراكي حيث لا تستلم قيمة إنتاجها وإنما تستلم بالقدر الذي تراه الحكومة مناسباً.

← غياب نظام حوافز كفؤ:

وقد أشارت بعض الدارسات المقارنة بين النظام الاشتراكي والرأسمالي أن إنتاجية العامل في النظام الاشتراكي أقل من إنتاجية العامل في النظام الرأسمالي وذلك لأن العامل في النظام الاشتراكي لا يهيئ بيئة محفزة للإنتاج طالما أنه يستلم أجراً محدداً بغض النظر عن إنتاجيته، فغياب حافز الربح أدى إلى انخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع الاشتراكي. وقس على العمال المديرين ورؤساء الشركات لهم أجر محدد كذلك، وبالتالي تجدهم ليس لديهم الدافع لتوسيع الشركة ولا لتغطية ربحها مما يؤدي إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج كما أدى إلى تخلف الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات الإنتاجية. وقد أدى كل ذلك إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد بشكل عام في ظل النظام الاشتراكي مما جعل كثيراً من المجتمعات تثور على النظام الاشتراكي وتتحول إلى النظام الرأسمالي علاج المشكلة الاقتصادية بكفاءة.

وأما على المستوى النفسي:

← **الحد من الفطرة البشرية في حب التملك:**

حيث يقوم هذا النظام على إلغاء صور الملكية الفردية لعوامل الإنتاج، وبالتالي انعكاس ذلك نفسياً على المجتمع، وجعل الأفراد كتروس في آلة بدون طموحات، كما ألغت الحوافز الفردية التي ينبغي أن تنعكس على الإنتاجية رغبة في التوسع في التملك وادخار الثروات للأولاد والأحفاد، وبالتالي ظهر صورة أخرى من صور استعباد الشعوب باسم الاشتراكية.

الأنظمة المعاصرة

الجدير بالذكر أن تطبيق النظامين الاشتراكي والرأسمالي جاء بنماذج وطرق عديدة وتم ادخال الكثير من التعديلات خلال العقود الأخيرة، ولذلك فإن الدول حالياً تمثل خليطاً يتوجه أغلب تلك الدول إلى الفكر الرأسمالي الحر، والقليل من الدول تتجه نحو الفكر الاشتراكي الموجه. لكن هذه التوجهات لا تتعارض في الغالب مع العولمة المعاصرة. بحيث تتوجه كل دولة في سياساتها الاقتصادية إلى تحقيق مصالحها القومية والإقليمية.

أسئلة وتمارين

أسئلة مقاليه

1 أذكر بعض الأنظمة الاقتصادية القديمة والتي سبقت الثروة الصناعية الأولى.

2 عدد عوامل نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

3 اشرح باختصار كيف يتم علاج المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي.

4 عدد دون شرح .. خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي.

5 وضح بإيجاز كيف أسهم النظام الرأسمالي في تطوير الصناعات المختلفة.

6 وضح ما هو دور الدولة في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

7 عرف النظام الاقتصادي الاشتراكي.

8 أذكر عوامل والظروف التي تسببت في نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي.

9 اشرح باختصار كيف يتم علاج المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاشتراكي.

10 عدد دون شرح .. خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي.

11 أذكر أبرز سلبيات النظام الاقتصادي الاشتراكي.

وضح الصحيح من الخاطئ من العبارات التالية مع تصحيح الخطأ:

1 منذ القدم وحتى يومنا الحاضر عمل الإنسان على مواجهة المشكلة الاقتصادية حسبما يتماشى وتطور البيئة المعيشية ومتطلباتها.

2 يعد النظام الاقطاعي أحد النظم الاقتصادية الحديثة.

3 يتوجه النظام الاقتصادي الرأسمالي إلى ملكية الحكومة لعناصر الإنتاج.

4 يعالج النظام الاقتصادي الاشتراكي المشكلة الاقتصادية باستخدام جهاز الثمن.

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

1 يعرف بأنه مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه .. أ/ النظام الاقتصادي، ب/ السياسة الاقتصادية، ج/ النظرية الاقتصادية، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

2 من السياسات التي تتخذها الحكومة للتأثير على الحياة الاقتصادية سياسة سعر الصرف، وهي احدى أنواع .. أ/ السياسات النقدية، ب/ السياسات المالية، ج/ جميع ما سبق، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

الفصل الرابع: مدخل للاقتصاد الإسلامي

المحتويات

* النظام الاقتصادي الإسلامي (**Islamic economic system**).
* الأصول الثابتة للاقتصاد الإسلامي.
* وسائل إعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي.
* ضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي.. المحرمات، عقود الاستثمار المباحة بشروطها، عقود المعاوضات المباحة بشروطها
* أسئلة.

النظام الاقتصادي الإسلامي (Islamic economic system)

يعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي (كما ينبغي أن يكون) على الخطوط العريضة للقرآن وما صح من السنة النبوية المطهرة، ويعتمد أيضاً على التفصيلات المستمدة من فقه المعاملات المالية والسياسات المالية في الإسلام خلال العصر الذهبي للصحابة، والتابعين وعلى ضوء ذلك يمكن الاقتباس والاستدلال، وكذلك إحداث الأفكار والتطورات المتمخضة من هذه الأدلة والسياسات وتطبيقها وتكييفها حسب الزمن المعاصر.

ويهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وله سمة خاصة في التنمية البشرية والاقتصادية وذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فله منطلق عقدي يتمحور حول الإيمان بالله والمآل الأخير، لذلك فإنه ليس من مقاصد هذا النظام إشباع جميع الرغبات الجسدية دون الروحية، وتقضي العدالة في النظام الاقتصادي الإسلامي تقليل التفاوت قدر الإمكان في مستوى الاشباع لأفراد المجتمع. إشباع الرغبات لفئة بكم أكبر بكثير من فئة أخرى، ولذلك وعلى المستوى التطبيقي فهو يتطلب لتحقيقه التوازن الأخلاقي والعدل.

كذلك النظام الاقتصادي الاسلامي بأنه نظام رباني لا يلغي فطرة البشر في حب التملك، لكنه يوجه ويهذب الفطرة بحيث لا تتعارض مع المصلحة العامة. فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي وأخلاقي، وإن لم يطبق كما يتصوره بعض المنظرين.

الأصول الثابتة للاقتصاد الإسلامي

والمقصود بالأصول الثابتة للاقتصاد الإسلامي هي مجموعة الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، ويجب أن يلتزم بها المسلمون بغض النظر عن الزمان والمكان ودرجة التطور الاقتصادي أو أشكال الإنتاج. ويمكن تقسيمها كالتالي[27]:

1) حقيقة ملكية المال

وعقيدة الاقتصاد الإسلامي في الأموال تتلخص في أن المال ملك لله تعالى وحده، وأن البشر مستخلفين في هذا المال. قال تعالى: {آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ .. }[28]. وهذا يقتضي أن يتصرف المسلم في مال الله حسب أوامره ونواهيه. ومثاله الالتزام بطريقة توزيع الميراث، وكيفية الزكاة وقدرها، واجتناب أكل أموال أناس بالباطل والامتناع عن الشبه وغيرها الكثير.

كما أن اعتقاد أن (المال لله والبشر مستخلفون فيه) يجب أن ينعكس ايجاباً على نفس المؤمن، ويجعله يرتقي في شتى بنود التعاملات المالية، سواءً أكان تاجراً يهدف إلى الربح، أو مستهلكاً يهدف إلى المنفعة، فيتحرى الصدق وعدم الإهدار والحرص على النعمة وتقديرها ويبتعد عن الربا ويسعى لتطهير ماله بإخراج الزكاة والصدقات.

2) العدالة الاقتصادية والاجتماعية:

وهو أحد أركان النظام الاقتصادي الإسلامي وهو الهدف المنشود تحقيقه في المجتمعات الإسلامية، وتحتوي العدالة الاجتماعية في الإسلام على مبدأين وهما (مبدأ التكافل العام) و (مبدأ التوازن الاجتماعي). وهذا المفهوم مرن جداً ويتسع ليشمل العدالة مع العالم الخارجي كذلك. وبداية تحقيق العدالة الاجتماعية هو ضمان حد الكفاية، وهو مقصد من مقاصد الشريعة، وبه تحفظ كرامة الانسان.

3) مرونة الملكية بما لا يتعارض مع المصلحة العامة.

أي أنه يقر بالملكية الخاصة والعامة سوياً، لأن الهدف نهاية هو المصلحة العامة بحيث لا تطغى المصالح الفردية على المصلحة العامة.

4) مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة:

بما أن النظام الاقتصادي الإسلامي تبلور من مصادر التشريع وعلى رأسها الكتاب ثم السنة، إذاً فللحرية حدود. وتلك الحدود لابد منها لإصلاح حال الإنسان، هذا لأن خالق البشر سبحانه وتعالى أعلم بما ينفع الإنسان ويقوم حياته ويحفظ له آخرته، ولو آمن المجتمع الإسلامي بذلك لوجد أن تلك القيود الموجودة على حرياتهم تهدف أساساً لتحقيق مصالحهم الكلية في الدنيا والآخرة، فضلاً عن أن التوزيع المنفعة في المجتمع الإسلامي يجب أن يحقق التوازن بين الأجيال. لذلك يجب ألا يفرط الآباء في نطاق الحرية والاستهلاك على حساب التضييق على جيل اللاحقة لهم.

5) ترشيد الانفاق:

فدلت النصوص على وجوب الحرص على المال، وترشيد الاستهلاك حتى في حال الوفرة أو الحياة الرغيدة، فحرم الاسراف، وجرم التبذير. وحث على الاقتصاد في شتى الأمور، والتوازن في نطاق المنافع الحقيقية.

من وسائل إعادة توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي

من أهداف إعمال وسائل إعادة توزيع الثروة تحقيق التكافل الاجتماعي وعدم اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولعل أهم هذه الوسائل ما يلي:

- **الزكاة: وهي حق واجب في مال خاص في وقت مخصوص لطائفة مخصوصة، وهو ركن من أركان الإسلام، وتجب الزكاة في النقود بمقدار ربع العشر (ويعادل 2.5%) ويجب بشروطه عند بلوغ الحول (أي سنة) ويستحقه ثمانية أصناف توضحهم الآية الكريمة: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}[29].**

- **الإرث: وهو ما ترك الميت من ممتلكات وحقوق، وله أسلوب توزيع مميز وفريد في الشريعة الإسلامية يتفق مع مبادئه السمحة وعدالته المالية والاجتماعية.**

- **الأوقاف: والوقف هو حبس الأصل وتسبيل المنفعة، أي حبس المَوْقُوف (مثل عقار أو أرض ونحوه) لصالح فئة معينة تستحق منافعه أو إيراداته (حسب رغبة المُوقِف وبالكيفية التي يحددها).**

- **الصدقات: وهي البذل التطوعي للمال طمعاً للثواب من الله تعالى، وهي اختيارية وغير منظمة في جزء كبير منها وليست محددة ولكنها لو وجدت في مجتمع مسلم فإن لها الأثر الأكبر في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي.**

والأوقاف نوع مخصص من أنواع الصدقات كما ذكرنا.

ضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي

جاءت الضوابط المنسجمة مع مبدأ العدالة الاجتماعية ودفع الظلم والموازنة بين المصالح العامة والخاصة قدر الإمكان. لذلك لجأ النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تقنين السلوكيات المتعلقة بالمعاملات المالية بين الأطراف المختلفة. فالله تعالى أعلم بمصالح خلقه وكيفية صلاح حالهم، يقول الله عزوجل: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ}[30].
لذلك جاءت الضوابط ما بين تحريم، أو اباحة وتقنين .. ومنها ما يلي:

من المحرمات في النظام الاقتصاد الإسلامي:

← الربا بأنواعه (ربا الفضل وربا النسيئة): والربا السائد في المجتمعات الحديثة هو ربا النسيئة ويعرف بأنه: الزيادة المشروطة على رأس المال مقابل الأجل.
والمال في النظام الاقتصادي الإسلامي مقياس للقيمة ووسيط للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع، وعلى هذا فإن أبرز ما يميز النظام الإسلامي عن غيره من النظم هو محاربته للربا بأنواعه، ولا يخفى أثر وضار الربا على المجتمعات، فقد توالت الدراسات والبحوث حول أثرها على المدى القريب والبعيد.
وقد جاء في كتاب الله تعالى آيات عديدة تحرم الربا تحريماً مغلظاً، وكل شاهد يدل على دلالات معينة نذكرها:

- دليل تحريم الربا: قوله تعالى {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}[31].
- الربا سبب في محق البركة لقوله تعالى: {يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}[32].
- التوعد بالعذاب الشديد لمن يتعامل بالربا كما جاء في الكثير من الأحاديث النبوية.

← **الاحتكار المحرم:** وهو السيطرة المقصودة على مُنْتَجْ معين بحيث يسبب ضرراً للمجتمع، أي أن ليس كل احتكار محرم وإنما يتوقف ذلك على عوامل عديدة يطول شرح تفاصيلها، ولكن كل احتكار لمنتج ضروري للمجتمع بشكل عام بحيث كان الغرض من الاحتكار التحكم بالسعر أو الكمية وكان ذلك مضراً بالناس كان محرماً.

← **الغرر الفاحش:** وهو الجهالة الفاحشة لما يؤول إليه عاقبة العقد[33]، فجميع عقود الغرر الفاحش محرمة لما فيه من جهالة لطرفي العقد، ويصعب هنا تحديد مقدار يقاس عليه الغرر الفاحش وتعددت أقوال العلماء فيه، ولكن عندما يتسبب عقد الغرر بضرر ظاهر (أي جرى العرف أنه كذلك) أو سار عكس مصلحة الناس ومقاصد الشريعة فإنه يحرم.

← **بيع القروض:** وهو بيع الدَيْن المستحق من أحد الأطراف على طرف آخر، وهو محرم لأن المال كما ذكرنا سابقاً لا يباع ويشترى في ذاته وإنما هو وسيلة لسداد الديون والمدفوعات المؤجلة.

← **بيع العِينَةْ:** هو بيع سلعة بثمن مؤجل ثم شراء نفس السلعة بثمن حال (أي نقداً حالاً)، وعله تحريمه أنه حيلة يتوصل بها إلى الربا.

وغير ذلك من الأمثلة مثل: الاتجار في المحرمات، البيع والشراء بالإكراه، الغبن الفاحش.

من الأساليب الاستثمارية والبيوع المشروعة بشروطها:

← *ملاحظة هامة: تختلف المفاهيم الآتية في معناها لدى الفقه الإسلامي عن معناها لدى الاقتصاد الوضعي.*

← **المضاربة**: وتعرف بأنها دفع مال لمن يتجر به على أن يتم توزيع الأرباح على أساس نسبة معينة من الربح وليس كنسبة ربح مقطوعة من رأس المال.

← **المشاركة**: وهي اشتراك طرفين أو أكثر بالمال والعمل أو بأحدها ويتم توزيع الأرباح على ما اتفقوا عليه وفي حال وجود خسارة فتكون على رأس المال.

وتختلف أساليب المشاركة، فهذا تعريف لأسلوب المشاركة العادية والشائعة بيد أن المصارف الإسلامية استحدثت أساليب مشاركة أخرى، كالشركة المتناقصة والمنتهية بالتمليك.

← **المرابحة**: وهو لغة مأخوذٌ من الربح وهو النماء والزيادة، ويعرف اصطلاحاً بأنه: بيع ما مَلَكَهُ بما قام عليه وبفضل، أي انه بيع لسلعة أو خدمة معينة يتم تحديد تكلفتها الكلية ومن ثم تحديد نسبة زيادة على سعر تكلفتها كربح متفق بين الطرفين. وهذه أقرب الصور للتجارة العادية، ولكن لا يشترط في التجارة العادية أن يذكر البائع ثمن التكلفة لبضاعته.

← **بيع السلم**: وهو بيع موصوف في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد، أي أنه بيع مؤجل بمعجل، ويشترط لصحته أن يكون الموصوف محدداً تحديداً دقيقاً.

← **الإجارة**: وهو تمليك المنافع بِعِوَضْ، وقد قسمها الفقهاء إلى قسمين: إجارة أعيان، كاستئجار السيارات والبيوت والأجهزة، وإجارة أعمال كاستئجار العمال بتخصصاتهم المختلفة.

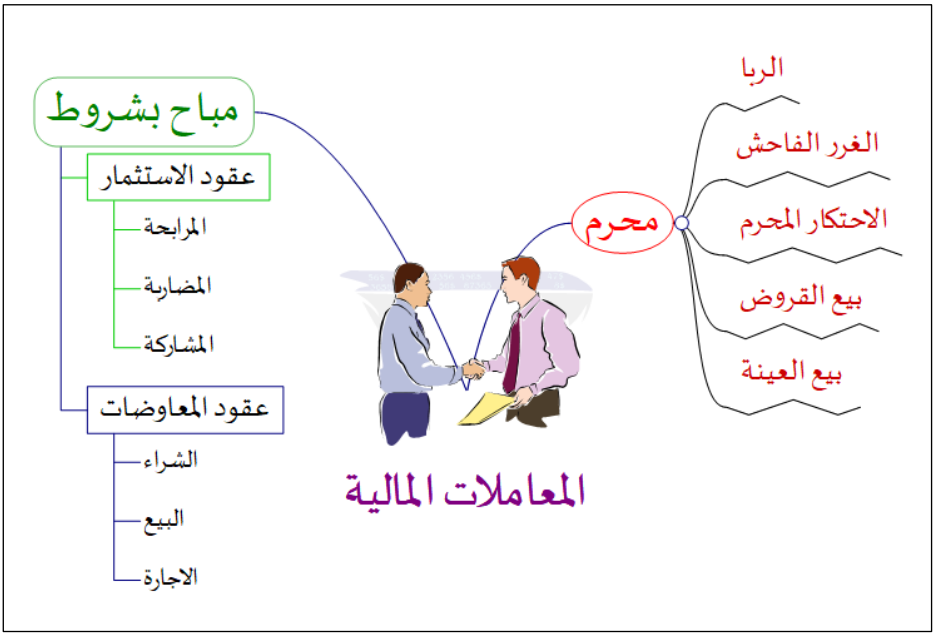
مباح بشروط
عقود الاستثمار
المرابحة
المضاربة
المشاركة
عقود المعاوضات
الشراء
البيع
الاجارة
محرم
الربا
الغرر الفاحش
الاحتكار المحرم
بيع القروض
بيع العينة
المعاملات المالية

أسئلة وتمارين

أسئلة مقاليه:

1 ضمن دراستك لخصائص الاقتصادي الإسلامي، اشرح مفهوم الحرية الاقتصادية المقيدة.

2 دلل على حقيقة ملكية المال، من القرآن الكريم.

3 دلل على تحريم الربا، من القرآن الكريم.

وضح الصحيح من الخاطئ من العبارات التالية مع تصحيح الخطأ:

1 حسب آية توزيع الزكاة، فإن الفئات المستحقة هم ثمانية فئات.

2 يتفق البيع العادي مع بيع المرابحة في أنه يجب أن يذكر البائع ثمن السلعة للمشتري.

3 هنالك أنواع من الاحتكار ليست محرمة في الإسلام.

4 تعتبر الأوقاف في الفقه الإسلامي نوع مخصص من أنواع الصدقات.

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

1 وتجب الزكاة في النقود في حال حلول الحول وبلوغ النصاب بنسبة .. أ/ 5%، ب/3.5%، ج/10%، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

2 إن مفهوم الوقف في الإسلام هو .. أ/حبس الأصل وتسبيل المنفعة، ب/ حبس المنفعة وتسبيل الأصل، ج/حبس الأصل والمنفعة معاً، د/ تسبيل الأصل والمنفعة معاً.

3 : تعرف في الفقه الإسلامي بأنها دفع مال لمن يتجر به على أن يتم توزيع الأرباح على أساس نسبة معينة من الربح .. أ/ المضاربة، ب/ التورق، ج/ بيع المواضعة، د/ المشاركة، هـ/ لا توجد إجابة صحيحة.

الفصل الخامس: المدخل إلى الأسواق وجهاز الثمن

المحتويات

* السوق (**Market**) وأنواعه.
* نظرية الأثمان وقوى السوق.
* الطلب (**Demand**)، تعريفه، قانونه، وأهم العوامل المؤثرة فيه.
* جدول الطلب، منحنى الطلب، الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة وبين التغير في الطلب، انتقال منحنى الطلب.
* العرض (**Supply**)، تعريفه، قانونه، وأهم العوامل المؤثرة فيه.
* جدول العرض، منحنى العرض، الفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض، انتقال منحنى العرض.
* توازن السوق، تمثيل توازن السوق في جدول بياني، تمثيل توازن السوق في مخطط هندسي.
* حالات السوق، الفائض والعجز والتوازن، تغير سعر وكمية التوازن.
* أسئلة وتمارين.

السوق (Market)

يختلف مفهوم السوق في علم الاقتصاد عن مفهومه لدى عامة الناس، فعندما يَذْكُر أحدهم كلمة (سوق) فإنه يقصد به عادة أحد الأماكن الجغرافية التي تعرض فيه السلع والخدمات، ولكن مفهوم السوق لدى الاقتصاديين مفهوم أشمل من ذلك.

ويعرف السوق بأنه: الآلية التي يتصل بها البائع مع المشتري لتحديد كمية ونوعية وسعر سلعة أو خدمة معينة يتم تبادلها فيما بينهم.

وبِذِكْر كلمة (آلية) فإننا لا نهتم بكيفية الاتصال بين البائع والمشتري، فالمهم هو ما يؤول إليه هذا الاتصال، فقد يكون هذا الاتصال جغرافي كما في السوق المتعارف عليه منذ قديم الزمان، وقد يكون هذا الاتصال عن طريق وسائل أخرى مثل الهاتف أو الفاكس أو البريد العادي أو الشبكة العنكبوتية .. فالمهم أن يهدف الاتصال إلى تحديد نوع السلعة أو الخدمة وكميتها وسعرها ثم من الممكن يتم التبادل بين الطرفين أو الأطراف لهذه السلع أو الخدمات. وهناك أسواقاً للسلع، وأسواقاً للخدمات، وهناك سوقاً للموارد الإنتاجية من أرض وعمل ورأسمال، وكل من هذه الأسواق لها طلب وعرض وسعر ولذلك سمي بالسوق.

إذاً للسوق قوى هما الطلب والعرض. فيمثل الطلب قوة المشترين، ويمثل العرض قوى البائعين والمنتجين.
وكما نعلم أن هدف المشترين هو تعظيم المنفعة (زيادة قدر الإشباع) وهدف المنتجون والبائعون هو تعظيم الربح. وعن طريق تحديد السعر الذي يوافق عليه البائع والمشتري فإنه يمكن لهما إجراء المقايضة لهذه السلعة أو الخدمة مقابل السعر.
وعلى ذلك يمكننا تعريف السعر (Price) بأنه: المبلغ المدفوع ثمناً للوحدة الواحدة من نوعية معينة من سلعة أو خدمة ما.

أنواع الأسواق

للأسواق أنواع مختلفة تنقسم بشكل عام إلى أسواق منافسة وأسواق احتكار، ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره من حيث عدد البائعين والمشترين، وطبيعة تقارب وحدات السلعة لدى البائعين، وسهولة الدخول والخروج من الصناعة وسوقها، وطبيعة العلم بظروف السوق، وفيما يلي نستعرض أنواع هذه الأسواق مع ذكر ملخص لخصائصها:

1. سوق المنافسة التامة

وتتسم هذه السوق بالخصائص التالية:

أ- وجود عدد كبير من البائعين أو المُنْتِجون يتعامل كل منهم في حصة ضئيلة جداً من السلعة أو الخدمة في السوق بحيث لا يؤثر في العرض الكلي للسلعة أو الخدمة، وكذلك وجود عدد كبير من المشترين يطلب كل منهم حصة ضئيلة جداً من هذه السلعة أو الخدمة بحيث لا يؤثر ذلك على الطلب الكلي للسلعة أو الخدمة.

ب- وجود تماثل تام في وحدات السلعة أو الخدمة لدى جميع البائعين، وذلك حسب ما يقرره المستهلك.

ج- حرية الدخول والخروج من الصناعة (الإنتاج) وكذلك حرية تنقل عناصر الإنتاج دون أي عقبات.

د- العلم التام بظروف السوق والسعر الذي يرغب البائعون البيع به ويرغب المشترون الشراء به.

2. سوق الاحتكار التام للبائع

وتتسم هذه السوق بالخصائص التالية:

أ- وجود بائع واحد فقط للسلعة، ويعني ذلك أنه هو المتحكم بالعرض الكلي للسلعة أو الخدمة.

ب- وجود سلعة أو خدمة ليس لها بديل قريب، بمعنى أنها سلعة غير قابلة للإحلال بسلعة أخرى.

ج- وجود قيود على الدخول إلى السوق، وذلك إما بسبب قرارات السلطة العامة، أو امتلاك وسيطرة المنشأة على المواد الأولية، أو بسبب ضخامة الاستثمارات اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة.

د- العلم التام لدى البائع بظروف السوق لأنه هو المتحكم الكامل بسوق السلعة أو الخدمة التي يقدمها.

3. سوق المنافسة الاحتكارية

وتتسم هذه السوق بالخصائص التالية:

أ- وجود عدد كبير من البائعين والمشترين، ولكنها ليست بدرجة سوق المنافسة التامة.

ب- وجود تشابه بين وحدات السلعة أو الخدمة لدى البائعين (وليس تماثل كما في سوق المنافسة التامة)، أي أن كل بائع أو مُنْتِجْ لديه سلعة أو خدمة تتميز عن السلعة أو الخدمة التي لدى المُنْتِجْ الآخروذلك حسب ما يقرر المشتري (كل بائع أو مُنْتِجْ في هذه السوق يقدم بديلاً يمكن للمشتري أن يختاره على حساب الآخر).

ج- حرية كبيرة نسبياً في الدخول والخروج من السوق وفي تنقل عناصر الإنتاج.

د- العلم التام بظروف السوق لدى جميع البائعون أو المنتجون.

4. سوق احتكار القلة

وتتسم هذه السوق بالخصائص التالية:

أ- وجود عدد قليل من البائعين أو المُنْتِجون لكل منهم حصة مؤثرة في السوق.

ب- يسمى بـ(احتكار قلة تام) إذا كانت السلعة أو الخدمة متماثلة لدى جميع البائعين أو المُنْتِجون ، ويسمى بـ (احتكار قلة متنوع أو متمايز) إذا كانت السلعة أو الخدمة لدى جميع البائعين أو المُنْتِجون متشابهة وليست متماثلة .

ج- هناك صعوبة كبيرة نسبياً في الدخول للسوق أو في انتقال عناصر الإنتاج.

د- عدم العلم التام بظروف السوق (العلم الجزئي)، لأن هناك أسرار في الصناعة وخصوصاً في سوق احتكار القلة المتنوع.

5. سوق الاحتكار الثنائي

وهو إحدى حالات سوق احتكار القلة ولكنه سوق يتولى فيها بائعان أو مُنْتِجَان فقط بيع السلعة أو الخدمة، ولكن إذا نظرنا لسوق احتكار القلة لوجدنا أنه يمكن أن يكون له ثلاث أو أربعة مُنْتِجون أو بائعون.

6. سوق الاحتكار المتبادل

هو أحد الحالات الخاصة ويكون في هذا السوق بائع أو منتج واحد فقط للسلعة أو الخدمة ومشتري واحد فقط للسلعة أو الخدمة.

7. سوق احتكار الشراء

هو أحد الحالات الخاصة ويكون في هذه السوق مشتري واحد فقط للسلعة أو الخدمة مقابل عدد من البائعين.

نظرية الأثمان وقوى السوق والمُحدد الرئيس لهذه القوى

تتلخص نظرية الأثمان في أن هناك قوتين تؤثران في السوق، القوة الأولى هي الطلب وهي قوة المستهلكين أو المشترين، والقوة الثانية هي العرض وهي قوة المنتجين أو البائعين، والطلب هو الأساس لأنه لولا وجود طلب أو توقع مستقبلي له لما وجد العرض ، بمعنى أن المنتجون لن ينتجوا أي سلعة أو خدمة إن لم يكن لها طلب عليها يحقق لهم أرباحاً، وعلى ذلك فإن النصيب الأكبر من الطلب يحدده المستهلكين، فهم يحددون أولاً السلع أو الخدمات التي تعظم منفعتهم ثم يقوم المنتجون بإنتاجها على أساس تعظيم أرباحهم، وهذا ما يعرف في الاقتصاد بـ(مبدأ سيادة المستهلك).

والسعر هو المحدد الرئيس للكمية المطلوبة أو الكمية المعروضة (أي أن السعر هو العامل المؤثر الرئيس). ولإيضاح ذلك فإن المستهلك يطلب سلعة معينة عند سعر معين فعندما يزيد دخله فإنه سوف يطلب كمية أكبر من السلعة عند نفس السعر، وحتى لو قل سعر السلعة عند مستوى دخل معين فإن المستهلك سوف يطلب كمية أكبر لأنه على استعداد لدفع مبلغ معين لهذه السلعة وعندما يقل سعر السلعة فإنه سيطلب كمية أكبر عند نفس السعر.

الطلب (Demand)

يمكننا تعريف الطلب بأنه: الكمية التي يرغب المستهلك شرائها من سلعة أو خدمة ما مع قدرته على شراء تلك الكمية، أي أنها الرغبة المُدعمة بالقوة الشرائية. وفي حال توفر الرغبة بالشراء مع عدم المقدرة على شراء المرغوب فلا يسمى هذا طلباً وإذا توفرت القوة الشرائية مع عدم توفر الرغبة فإنه لا يوصف بأنه طلبٌ أيضاً.

قانون الطلب

ينص قانون الطلب على أن: العلاقة ما بين الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما، وسعر تلك السلعة أو الخدمة علاقة عكسية وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب.

وتعني العلاقة العكسية بين متغيرين أنه إذا تغير المتغير المستقل في اتجاه معين (الزيادة أو النقصان) فإنه يؤدي إلى تغير المتغير الآخر في عكس الاتجاه.

وبما أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة علاقة عكسية (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) وبما أن السعر هو المتغير المستقل إذاً نستنتج أنه:

- **إذا ارتفع سعر سلعة ما فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ستنخفض، ذلك لأن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية.**
- **وإذا انخفض سعر سلعة ما فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ستزداد، ذلك لأن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية.**

لماذا تكون العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية؟

يمكننا فهم هذه العلاقة إذا سلمنا بأن الموارد الاقتصادية نادرة نسبياً، وبما أن المال أو النقود مورد نادر، فإن القدرة الشرائية لدينا محدودة نسبياً تجاه المنتجات الاقتصادية، فلو افترضنا وجود سلعة ما تعود المستهلكين على شرائها (لحم الغنم مثلاً) فإنه عندما يرتفع سعرها فإنه قد يحدث أكثر من رده فعل حسب ظروف كل مستهلك، وهي:

- شراء نفس الكمية من المُنْتَجْ بسعر أكبر.
- أو شراء كمية أقل من المُنْتَجْ بنفس السعر السابق أو قريب منه.
- أو الاقلاع عن شراء المُنْتَجْ نهائياً وعدم البحث عن بديل.
- أو الاقلاع عن شراء المُنْتَجْ والبحث عن سلعة بديلة تشبع نفس الغرض منها.

وتختلف هذه الاحتمالات باختلاف نوع المُنْتَجْ ودرجة أهميته والعوامل الأخرى المؤثرة في الطلب عليها.

أهم العوامل المؤثرة في الطلب

ذكرنا أن السعر هو العامل الرئيس المؤثر في الطلب، وهناك عوامل أخرى كثيرة قد تؤثر في الطلب، ونوع تلك العلاقة إما أن تكون علاقة طردية أو علاقة عكسية، وقد وضحنا ماذا تعني العلاقة العكسية فيما سبق.

وتعني العلاقة الطردية بين متغيرين أنه إذا تغير المتغير المستقل في اتجاه معين (الزيادة أو النقصان) فإنه يؤدي إلى تغير المتغير الآخر في نفس الاتجاه.

وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في الطلب:

1) الدخل (Income):

وهو من أهم العوامل المؤثرة في الطلب، فكلما زاد الدخل كلما زاد الطلب على السلعة العادية[34] والعكس بالعكس، ويعني ذلك أن العلاقة بين الطلب والدخل علاقة طردية.

2) أسعار السلع البديلة:

السلع البديلة هي السلع التي يمكن أن تكون بديلة لسلعة أخرى بحيث تشبع نفس الحاجة أو الرغبة، فهي السلع المنافسة دوماً وبشكل مباشر لبعضها البعض، وإذا افترضنا أن هناك سلعة رئيسية كلحم البقر مثلاً والسلعة البديلة لها لحم العجل، فإنه إذا ارتفع سعر السلعة البديلة (لحم العجل) فإن الكمية المطلوبة من لحم البقر ستزداد، ويعني ذلك أن العلاقة بين أسعار السلع البديلة والكمية المطلوبة من السلعة الرئيسة علاقة طردية.

3) أسعار السلع المكملة

السلع المكملة هي السلع التي يقترن استهلاكها باستهلاك سلعة أخرى، فهي سلعتان أو أكثر تكمل بعضها بعضاً لإشباع الحاجة أو الرغبة وذلك مثل السيارة والوقود، فلا يمكن أن تعمل السيارة دون وقود ولهذا فالوقود سلعة مكملة للسيارة. وهكذا، فعندما يرتفع سعر السيارات فإن الطلب على السيارات ينخفض وبالتالي ينخفض الطلب على الوقود والعكس صحيح، ويعني ذلك أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين سعر السلعة المكملة لها علاقة عكسية.

4) أذواق المستهلكين تجاه السلعة

كلما سار ذوق المستهلك في اتجاه السلعة كلما زادت الكمية المطلوب منها وكلما سار ذوق المستهلك ضد السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها، لأن الذوق تجاه السلعة يدعم عامل الرغبة للسلعة ومحددات الذوق كثيرة منها الحالة النفسية مواكبة العصر والدعاية والإعلان وغيرها.

5) توقعات المستهلكين تجاه التغير في سعر السلعة

يحدد التوقع المستقبلي لارتفاع أو انخفاض أسعار بعض السلع إلى تغير الكمية المطلوبة من هذه السلع تحسباً للمستقبل أو استثماراً للمال، فعلى سبيل المثال لو أشارت جميع التوقعات إلى أن الأرز سيرتفع سعره الشهر القادم إلى الضعف مثلاً، سيقبل الناس على شراءه حالاً لتعظيم منافعهم وتجنباً لارتفاع الأسعار المستقبلي والعكس صحيح.

* *تمرين: أعط أمثلة أخرى لعوامل يمكن أن تؤثر في الكمية المطلوبة مع شرح علاقتها الاتجاهية.*

جدول الطلب

يمكننا تعريف جدول الطلب بأنه: ذلك الجدول الذي يبين الكميات المطلوبة من سلعة ما عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

مثال عملي: نفترض أن هناك دراسة للكمية المطلوبة من سمك الناجل في سوق الأسماك بمكة المكرمة خلال عام 1438هـ وقد تبين ما يلي:

سعر الكيلو (بالريال)	الكمية المطلوبة (بالكيلو)
40	8000
60	4000
80	2000
100	1000

الجدول السابق يبين أنه كلما قل سعر السلعة كلما زاد الطلب عليها (والعكس بالعكس) وهذا بافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة بالطلب.

** هل ينطبق هذا الافتراض على جميع السلع؟ ناقش ذلك.*

** هل يمكن أن تذكر بعض البدائل التي يمكن الحصول عليها لإشباع نفس الغرض من السلعة السابقة؟*

منحنى الطلب (Demand Curve)

تنبيه: الرجاء قراءة الملحق الخاص بالمنحنيات أولاً..

يمكننا التعبير عن الدراسة السابقة بطريقة أخرى وهي طريقة التمثيل الهندسي (أسلوب المنحنيات) ويمكننا تطبيق نفس الأرقام التي في الجدول السابق بطريقة رسم منحنى للطلب كما يلي:

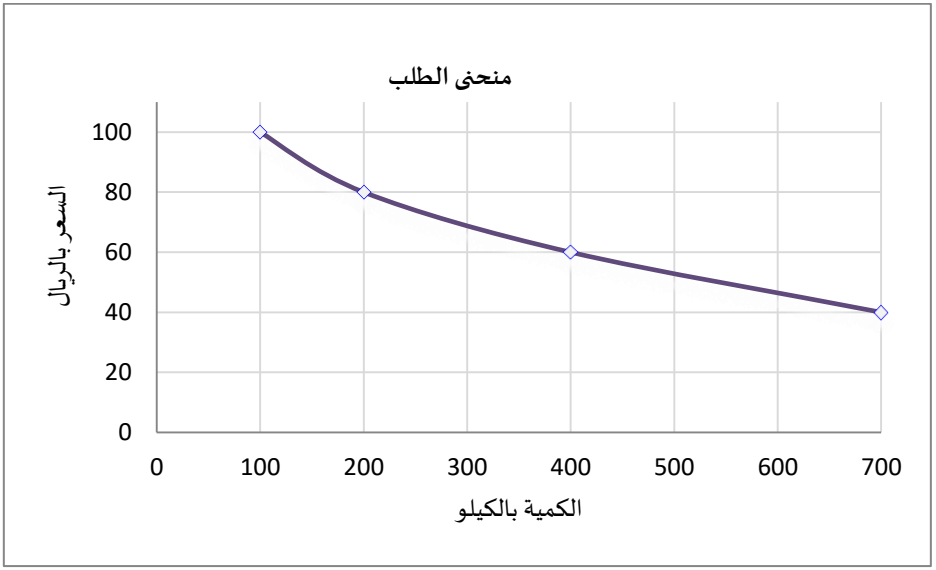

لاحظ ما يلي:

- عند وضع النقاط على الاحداثيات يجب أن تزداد نقاط المحور الأفقي والرأسي بنفس النسبة وإلا سيكون الرسم خاطئ ولاحظ ازدياد النقاط في المحاور بنسبة 100%، وأيضاً لابد أن تكون المسافات بين النقاط متساوية تماماً.
- قد يكون منحنى الطلب مقعراً تجاه نقطة الأصل (كما في الشكل السابق) وقد يكون محدباً تجاه نقطة الأصل وقد يكون خطاً مستقيماً.

الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة وبين التغير في الطلب

هنالك فرق بين التغير في الكمية المطلوبة وبين التغير في الطلب، وموضع التفرقة بينهما ان التغير في الكمية المطلوبة هو عبارة عن تغيرات تطرأ للتغير في السعر، وتشكل تلك النقاط حين توصيلها ببعضها منحنى الطلب نفسه، وأما التغير في الطلب فهو انتقال منحنى الطلب بكامله في اتجاه معين، ويحدث ذلك نتيجةً لدخول عامل آخر من العوامل المؤثرة فيه غير السعر، بمعنى أننا ندرج عاملاً مؤثراً أو أكثر غير السعر، وعلى ضوئه فإن منحنى الطلب ينتقل إلى اليمين في حال الزيادة وإلى اليسار في حال النقصان.

انتقال منحنى الطلب:

تمرين: افترض أن منحنى ط1 يمثل كميات مطلوبة لعبوات الكوكاكولا يومياً عند أسعار مختلفة .. هل يمكنك أن تتصور تفسيراً يكمن أن يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين أو اليسار؟ أذكر ثلاثة عوامل تؤدي إلى نقل المنحنى نحو اليمين وثلاثة عوامل تؤدي الى نقل المنحنى نحو اليسار. هل يمكنك التعبير عن هذه المنحنيات بأسلوب الجداول؟

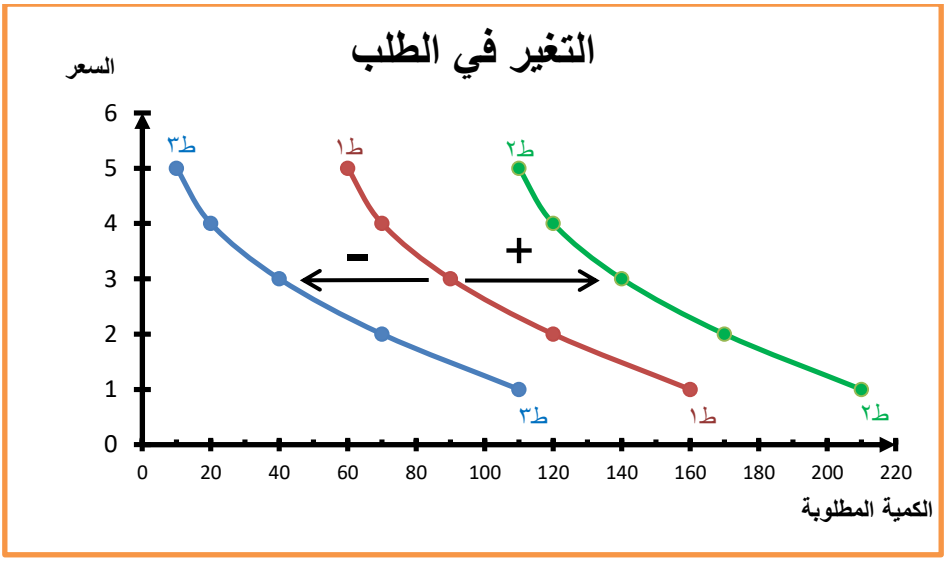

تمرين: افترض وجود دراسة للطلب على سيارة Toyota Corolla في سوق المملكة خلال فترة ثلاثة سنوات على النحو التالي:

السنة	السعر (بالريال)	الكمية المطلوبة (بالسيارة)	الكمية المطلوبة بعد تخفيض الضرائب	الكمية المطلوبة بعد زيادة الضرائب
2014	50000	60		
2015	60000	40		
2016	70000	20		

ومع افتراض التالي:

- **انخفاض سعر صرف الين مقابل الريال مما أدى في نهاية الأمر إلى زيادة مبيعات السيارة بنسبة 50%.**
- **ارتفاع سعر صرف الين مقابل الريال مما أدى في نهاية الأمر إلى انخفاض مبيعات السيارة بنسبة 50%.**

المطلوب:

1) **أكمل البيانات في الجدول السابق باستخدام الافتراضات السابقة.**
2) **ارسم مخطط بياني مناسب مع توضيح مسميات المحاور.**
3) **أرسم جميع منحنيات الطلب على السيارة مع توضيح كل البيانات اللازمة.**

العرض (Supply)

يمكننا تعريف العرض بأنه: الكمية التي يرغب المنتجون بإنتاجها وعرضها من سلعة أو خدمة ما مع توفر القدرة على إنتاج تلك الكمية، أي أنها الرغبة المُدعمة بقوة الإنتاج والعرض، وفي حال توفر الرغبة بالإنتاج والعرض مع عدم المقدرة على إنتاج وعرض المرغوب فلا يسمى هذا عرضاً وإذا توفرت قوة الإنتاج والعرض مع عدم توفر الرغبة فإنه لا يوصف بأنه عرضٌ أيضاً.

قانون العرض

ينص قانون العرض على أن: العلاقة ما بين الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما وسعر تلك السلعة أو الخدمة علاقة طردية وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض.

وتعني العلاقة الطردية بين متغيرين أنه إذا تغير المتغير المستقل في اتجاه معين (الزيادة أو النقصان) فإنه يؤدي إلى تغير المتغير الآخر في نفس الاتجاه.

وبما أن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة علاقة طردية (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) وبما أن السعر هو المتغير المستقل إذاً نستنتج أنه:

- **إذا ارتفع سعر سلعة ما فإن الكمية المعروضة من هذه السلعة سترتفع، ويرجع ذلك لرغبة المنتجون بتحقيق ربح أكبر بعرض أكبر للسلعة، إذن فالعلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها علاقة طردية.**
- **وإذا انخفض سعر سلعة ما فإن الكمية المعروضة من هذه السلعة ستنخفض، ويرجع ذلك لرغبة المنتجون لتحجيم إنتاجهم أو تحويله لسلعة أخرى بحيث يحققون أقصى ربح ممكن، إذاً فالعلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها علاقة طردية.**

أهم العوامل المؤثرة في العرض

ذكرنا أن السعر هو العامل الرئيس المؤثر في العرض، وهناك عوامل أخرى كثيرة قد تؤثر في العرض، ونوع تلك العلاقة إما أن تكون علاقة طردية أو علاقة عكسية.

وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في العرض:

1) أسعار عوامل الإنتاج

كلما ازدادت أسعار عوامل الإنتاج كلما انخفض استخدامه، وبالتالي فإن العرض سينخفض على المُنْتَجْ الاقتصادي المخرج من هذه العوامل والعكس بالعكس، إذن فإن العلاقة بين أسعار عوامل الإنتاج وبين الكمية المعروضة من تلك العوامل علاقة عكسية.

2) التقنية المستخدمة في الإنتاج

تؤدي التقنية المتطورة والمتقدمة إلى إنتاج كميات أكبر من السلعة بالتكلفة نفسها، أو إنتاج كميات معينة بتكلفة أقل، ويعني ذلك أن العلاقة بين تقدم التقنية (التكنولوجيا) وبين الكمية المعروضة المخرجة من هذه التقنية علاقة طردية.

3) أسعار السلع البديلة في الإنتاج

السلع البديلة في الإنتاج هي السلع التي يمكن إنتاجها بالموارد الإنتاجية نفسها بحيث تكون بديلة لسلعة إنتاجية أخرى، وإذا افترضنا أن هناك مُنْتَجْ رئيسي كالقمح مثلاً ومُنْتَجْ البديل له هو الشعير، فإنه إذا ارتفع سعر المُنْتَجْ البديل (الشعير) فإن المزارعون يتوجهون إلى استغلال أراضيهم الزراعية لإنتاج الشعير أكثر من القمح وبالتالي فإن الكمية المعروضة من القمح ستنخفض، ويعني ذلك أن العلاقة بين أسعار السلع البديلة والكمية المعروضة من السلعة الرئيسة علاقة عكسية.

4) الظروف البيئية والمناخية

هنالك سلع كثيرة يتأثر إنتاجها بالظروف البيئية والمناخية المحيطة بها، فكلما كانت الظروف البيئية والمناخية ملائمة لإنتاج تلك السلع كلما زادت الكميات المعروضة من تلك السلع والعكس بالعكس، ومن أمثلتها السلع الزراعية التي تحتاج ظروف مناخية وبيئية مناسبة لإنتاجها.

5) الضرائب الحكومية

كلما زادت الضرائب على المنتجات كلما انخفضت إمكانية المنتجون لإنتاج السلع وبالتالي انخفاض الكمية المعروضة من السلعة والعكس بالعكس.

** تذكر أساليب التعبير في علم الاقتصاد*

يمكننا توضيح العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وبين سعر تلك السلعة (عن طريق استخدام أسلوب التعبير الحسابي الذي سبق دراسته)، وذلك باستخدام جدول العرض.

جدول العرض

يمكننا تعريف جدول العرض بأنه: ذلك الجدول الذي يبين الكميات المعروضة من سلعة ما عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

مثال: نفترض أن هناك دراسة للكمية المعروضة من خشب الزان في سوق مُعَين خلال فترة زمنية معينة وقد تبين ما يلي:

سعر المتر المكعب (بالريال)	الكمية المعروضة (بالمتر المكعب)
800	2000
700	1500
500	1000
200	500
100	0

منحنى العرض (Supply Curve)

تنبيه: الرجاء قراءة الملحق الخاص بالمنحنيات أولاً.

يمكننا التعبير عن الدراسة السابقة بطريقة التمثيل الهندسي (أسلوب المنحنيات)، وتطبيق نفس الأرقام التي في الجدول السابق بطريقة رسم منحنى للعرض كما يلي:

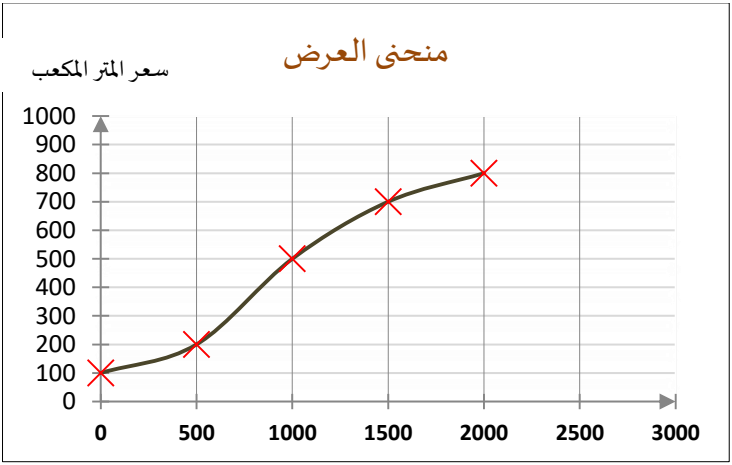

الفرق بين التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض

هنالك فرق بين التغير في الكمية المعروضة وبين التغير في العرض، وموضع التفرقة بينهما ان التغير في الكمية المعروضة هو عبارة عن تغيرات تطرأ للتغير في السعر، وتشكل تلك النقاط حين توصيلها ببعضها منحنى العرض نفسه، وأما التغير في العرض فهو انتقال منحنى العرض بكامله في اتجاه معين ويحدث ذلك نتيجةً لدخول عامل آخر من العوامل المؤثرة فيه غير السعر، بمعنى أننا ندرج عاملاً أو أكثر (غير السعر) وعلى ضوئه فإن منحنى العرض ينتقل إلى اليمين في حال الزيادة وإلى اليسار في حال النقصان.

انتقال منحنى العرض

** تمرين: أذكر ثلاثة عوامل يمكن أن تؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو اليمين، وثلاثة عوامل أخرى يمكن أن تؤدي الى انتقال منحنى العرض نحو اليسار.*

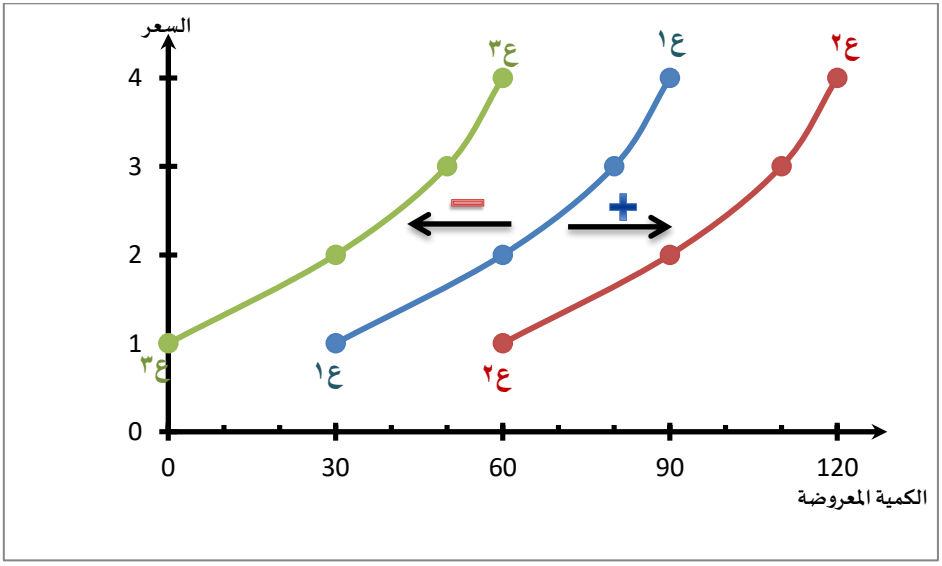

تمرين: افترض وجود دراسة لعرض طاولات مكتبية لدى أحد مصانع مدينة جدة لفترة زمنية معينة على النحو التالي:

السعر (بالريال)	الكمية المعروضة (بالطاولة)	الكمية المعروضة بعد تحسين طرق الانتاج	الكمية المعروضة بعد ارتفاع تكاليف الانتاج
100	40		
150	80		
200	120		

ومع افتراض أنه:

- **تم تطبيق طريقة مبتكرة لتحسين طريقة الانتاج مما أدى إلى زيادة انتاج وعرض الطاولات بنسبة 25%.**
- **طرأت عوامل أدت إلى ارتفاع تكاليف الانتاج مما أدى إلى التقليل من انتاج وعرض الطاولات بنسبة 25%.**

المطلوب:

1) **أكمل البيانات في الجدول السابق باستخدام الافتراضات السابقة.**
2) **ارسم مخطط بياني مناسب مع توضيح مسميات المحاور.**
3) **أرسم جميع منحنيات عرض الطاولات للمصنع مع توضيح كل البيانات اللازمة.**

توازن السوق

درسنا قوى السوق (الطلب والعرض) وتعرفنا على العلاقة الاتجاهية بينهم وبين السعر، ولو درسنا أي سلعة من السلع لوجدنا لها كمية مطلوبة وكمية معروضة، تتغير عندما تتغير الأسعار، وهنا يجب التعرف على وضع التوازن. فمتى يوصف السوق بأنه متوازن؟

يكون سوق أي منتج في حالة توازن عند السعر الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وبمعنى آخر فإن السعر الذي على ضوئه ينتج المنتجون كمية معينة يقابلها نفس كمية الطلب من قبل المشترون، وحالة التوازن حالة وقتية أو لحظية، وهي حالة لا يوجد بها فائض عرض أو عجز طلب.

تمثيل توازن السوق في جدول بياني

نفترض وجود دراسة للكميات المعروضة من خردة الحديد في المملكة، وذلك خلال فترة معينة على النحو التالي:

الفترة	السعر الطن بالريال	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
أ	300	30	10
ب	600	20	20
ج	900	10	30

لاحظ في الجدول المبسط السابق أن الفترة (ب) تمثل فترة توازن، والسبب أن الكمية المطلوبة تتساوى مع الكمية المعروضة وهي 20 وذلك عند سعر التوازن 300 ريال للطن.

تمثيل توازن السوق في مخطط بياني

في الرسم البياني ندمج الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة سوياً في المحور الأفقي، ونرسم منحنى الطلب ومنحنى العرض، وتكون نقطة تقاطع المنحنيين هي نقطة التوازن، وعندها يحدد سعر التوازن وكمية التوازن.

ومع تطبيق ما في الجدول السابق يمكن رسم المخطط كما يلي:

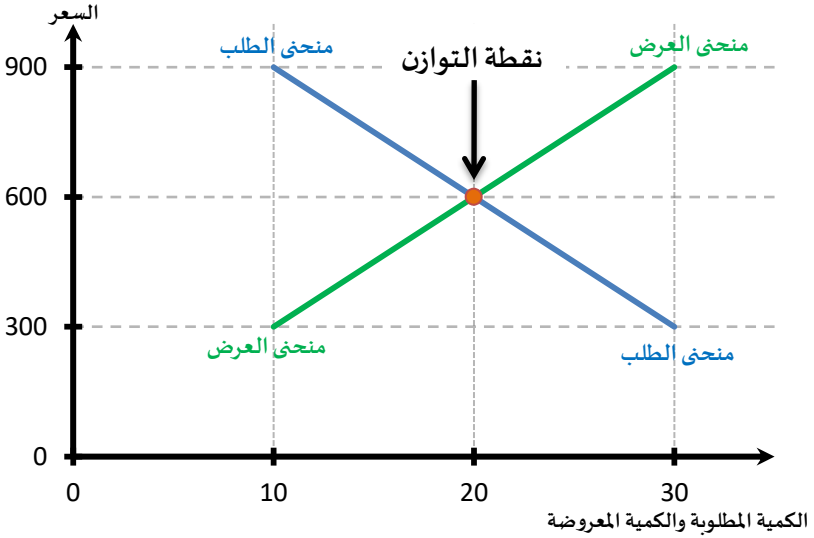

الفائض والعجز والتوازن

يتميز سعر التوازن بالاستقرار، ولكن واقع السوق المعقد والذي تتفاعل فيه العوامل المؤثرة في العرض والطلب، مما يؤدي لحدوث فائض في العرض أو عجز تجاه الطلب، ويمكننا على سبيل المثال توضيح ذلك في جدول مبسط للكميات المطلوبة وما يقابلها من الكميات المعروضة من الأرز خلال فترة زمنية معينة في سوق مكة المكرمة:

الفترة	سعر الكيلو بالريال	ك ط (بالطن)	ك ع (بالطن)	الحالة	بمقدار	يتجه السوق إلى
أ	1	20	0	عجز	20	سد العجز
ب	2	15	5	عجز	10	سد العجز
ج	3	10	10	توازن	توازن	استقرار مؤقت
د	4	5	15	فائض	10	تقليل الفائض
هـ	5	0	20	فائض	20	تقليل الفائض

التفسير المبسط لنقاط للجدول:

أ- نفترض أن سعر الأرز بدأ بريال واحد، وعلى ضوء هذا السعر تكون الرغبة والقوة الشرائية للمشترين 20 طناً من الأرز، وذلك لانخفاض سعرة نسبياً، وفي نفس الوقت فإن المنتجون ليسوا على استعداد لإنتاج وعرض أي كمية عند هذا السعر لأنه سعر غير مجدي لهم اطلاقاً.

ب- عند سعر ريالين تقل الكمية المطلوبة من الأرز، وذلك تبعاً لطبيعة العلاقة الاتجاهية بين السعر والكمية المطلوبة ليصبح الطلب 15 طناً، وتزيد الكمية المعروضة إلى 5 طن لارتفاع السعر.

◄ لا تشكل النقطتين السابقتين أي حالة توازن ففي النقطة (أ) تمثل عجز بمقدار 20 طناً، وتمثل النقطة (ب) عجزاً بمقدار 10 أطنان، وبالتعبير الرياضي (∵ ك ط – ك ع = عدد موجب ∴ يوجد عجز بمقدار العدد الموجب).

ج- في النقطة (ج) تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وبالتعبير الرياضي (∵ ك ط – ك ع = صفر∴ يوجد توازن).

د- في النقطة (د) نجد الأمر معاكساً للنقاط (أ) و(ب)، أي أنه عند سعر 4 ريالات للكيلو نجد أن الكمية المطلوبة تقل، ومقابل ذلك نجد أن عرض السلعة يزيد، ويصبح هنالك فائضاً في السوق بمقدار 10 أطنان.

هـ- في النقطة (هـ) يوجد كذلك فائضاً أكبر من النقطة (د)، ومقدار هذا الفائض 20 طناً وعند هذا السعر يتوقف المستهلكون عن شراء السلعة.

◄ لا تشكل النقطتين السابقتين أي حالة توازن، فالنقطة (د) تمثل فائضاً بمقدار 10 أطنان، وتمثل النقطة (هـ) فائضاً بمقدار 20 طناً، وبالتعبير الرياضي (∵ ك ط – ك ع = عدد سالب ∴ يوجد فائضاً بمقدار العدد السالب).

◄ وكما هو واضح في مثالنا السابق فإن سعر التوازن 3 ريالات لكيلو الأرز، وكمية التوازن 10 أطنان.

تمرين: من خلال دراستك وفهمك للجدول السابق. ألقي نظرة إلى الشكل التالي:

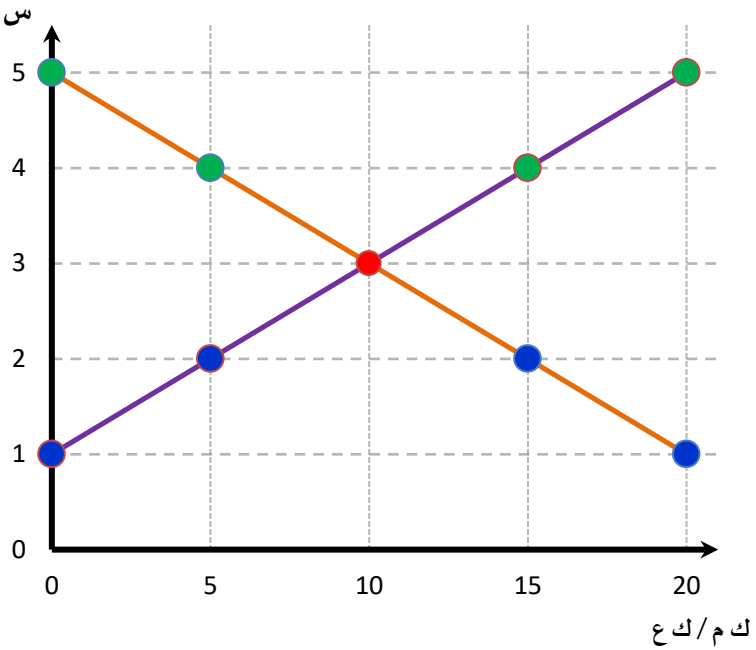

المطلوب:

1. **توضيح خط الطلب والعرض ونقطة الأصل.**
2. **توضيح أين تقع نقطة التوازن.**
3. **توضيح نقاط الفائض والعجز مع بيان مقاديرها.**
4. **ما المقصود بـ (س) و(ك م) و(ك ط)؟**

هل يتغير سعر وكمية التوازن؟

يظل سعر التوازن وكمية التوازن أحدهما أو كلاهما في وضع التوازن لفترة معينة، وبعد ذلك يحدث تغير، لاحظ أن التعبير الهندسي لحالة التوازن هو تقاطع منحنى الطلب (ط) مع منحنى العرض (ع)، وموضع التقاطع يحدد سعر التوازن وكمية التوازن.

إذاً كيف ينتقل منحنى الطلب أو العرض أو كلاهما سوياً؟

عندما ندمج عاملاً إضافياً، أو أكثر من العوامل المؤثرة على طلب أو عرض السلعة فإن هذا الدمج يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب أو العرض أو كلاهما بالزيادة أو النقصان بنفس النسبة أو بنسب مختلفة، وقد يؤدي ذلك إلى تغير سعر التوازن أو كمية التوازن أو كلاهما.

فعلى سبيل المثال ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين وذلك في حال دخول عامل يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة، مثل زيادة الدخل أو ارتفاع سعر سلعة بديلة (والعكس بالعكس) وكذلك قد ينتقل منحنى العرض تبعاً لأثر عامل مؤثر. وعلى هذا فقس، إذاً فدخول مثل هذه العوامل يؤدي بالضرورة إلى احداث تغير معين.

أسئلة وتمارين

أسئلة مقاليه:

- عرف الطلب، واذكر قانونه والعوامل المؤثرة فيه.
- اذكر مثال لسلعتين بديلتين ومثال آخر لسلعتين مكملتين لبعضهما.
- عدد خصائص سوق المنافسة التامة.
- ما الفرق بين سوق الاحتكار المتبادل وبين سوق احتكار الشراء؟
- اشرح الفرق بين (التغير في الكمية المطلوبة) وبين (التغير في الطلب).
- اشرح الفرق بين (التغير في الكمية المعروضة) وبين (التغير في العرض).
- وضح ما هي العلاقات الاتجاهية، مع تفسير كل علاقة.

وضح الصحيح من الخاطئ من العبارات التالية مع تصحيح الخطأ:

1 عندما تكون الظروف المناخية جيدة فإنه يزداد عرض السلع المتأثرة بها.

2 قد تؤثر الدعايات والإعلانات على أذواق المستهلكين تجاه سلعة معينة، مما يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة من هذه السلعة.

3 السعر أقل العوامل تأثيراً على الكمية المطلوبة والكمية المعروضة.

4 العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين سعر السلعة المكملة لها علاقة عكسية.

5 في سوق المنافسة التامة يوجد تشابه بين وحدات السلعة أو الخدمة لدى البائعين وليس تماثل مطلق.

6 يوضح جدول الطلب الكميات المعروضة من سلعة ما عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

7 يكون سوق أي منتج في حالة توازن عند السعر الذي تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

1 العلم التام بظروف السوق، والسعر الذي يرغب البائعون البيع به ويرغب المشترون الشراء به، احدى خصائص .. أ/ سوق المنافسة الاحتكارية، ب/ سوق المنافسة التامة، ج/ سوق الاحتكار التام، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

2 آلية يتواصل بها البائع مع المشتري لتحديد كمية ونوعية منتج اقتصادي معين. أ/ العرض، ب/ الطلب، ج/ المفاوضة، د/ السوق، هـ/ لا توجد إجابة صحيحة.

3 يعرف بأنه المبلغ المدفوع ثمناً للوحدة الواحدة من نوعية معينة من سلعة أو خدمة ما. أ/ المفاوضة، ب/ السعر، ج/ المقايضة، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

4 يحدث توازن في سوق سلعة ما عندما .. أ/ يتساوى سعر الكمية المطلوبة مع سعر الكمية المعروضة، ب/ تتساوى الكمية المعروضة مع سعر الكمية المطلوبة، ج/ جميع ما سبق، د/ لا توجد إجابة صحيحة.

5 عندما لا يكون هنالك ارتباط أو علاقة اتجاهية بين متغير مستقل ومتغير تابع، نصف العلاقة بأنها .. أ/ طردية، ب/ عكسية، ج/ صفرية.

وضح العلاقة الاتجاهية الآتية مع التفسير السليم لها

المتغير المستقل	المتغير التابع	العلاقة الاتجاهية	تفسير العلاقة
سعر كيلو التفاح	الطلب على التفاح		(فسر العلاقة في ورقة خارجية)
زيادة الحد الأدنى لرواتب المعلمين	قيمة أقساط المدارس الخاصة		
سعر كيلو لحم الضأن	الكمية المطلوبة على لحم البقر		
تغطية شبكة الهاتف والانترنت	معدل ارسال رسائل البريد الورقي		
أسعار أسهم قطاع البنوك بسوق الأسهم في شهر مطلع صفر 1439هـ.	الكمية المعروضة من أسهم الراجحي وسامبا بسوق الأسهم خلال شهر محرم 1439هـ.		
الدعم الحكومي للمنتجات البترولية	الكمية المطلوبة من السيارات الجديدة والمستعملة		
تطور طرق استخدام الطاقة الشمسية	الطلب على النفط الخام		
الأذواق تجاه الملبوسات القطنية	انتاج الفحم الحجري		
الدخل الفردي الحقيقي	الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية		
الضرائب الحكومية على السلع الضارة	الكمية المعروضة من التبغ ومشروبات الطاقة		
الظروف المناخية المناسبة للزراعة وتربية المواشي	الكمية المعروضة من المنتجات الزراعية		
تطور تقنيات التصميم والطباعة على الورق	الكمية المعروضة من الكتب والمجلات		

الحواشي

[1] لسان العرب: ابن منظور، باب القاف.

[2] معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء ص72، نقلاً عن المصباح والمفردات والقواعد للعزبن عبد السلام.

[3] سورة لقمان: الآية 19.

[4] تفسير الجلالين.

[5] صحيح البخاري: حديث رقم 6463.

[6] آدم سميث: فيلسوف اسكتلندي، من أوائل الباحثين في الاقتصاد السياسي، وهو مؤلف كتاب (التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) الذي ألفه عام 1776م، عادة ما يشار إليه باختصار باسم (ثروات الأمم)، يعتبر أول كتاب يتناول الاقتصاد الحديث ، ويعتبر آدم سميث (والد الاقتصاد الحديث) على حد مزاعم العالم الغربي .

[7] ألفرد مارشال اقتصادي بريطاني ولد عام 1842م في لندن، من الاقتصاديين الأكثر تأثيرا في عصره، كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي ألفه عام 1890 م وأصبح كتاب تدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا.

[8] أبرز من كتب في الحضارة الإغريقية (أرسطو) و(شاناكيا) و(أفلاطون).

[9] موقع الكتروني: http://ar.wikipedia.org نقلاً عن مراجع ومواقع أخرى.

[10] الدكتور: إبراهيم نصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص 26.

[11] الدكتور: مختار حمزة، مبادئ علم النفس، دار المجمع العلمي بجدة ،1979 م، ص 11.

[12] مبادئ الاقتصاد الإسلامي: د/ سعد حمدان اللحياني، ص 9.

[13] اقتصادنا: محمد باقر الصدر، ص 7.

[14] يعرف شابرا بمساهماته الجذرية في مجال الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية خلال العقود الثلاثة الماضية، وتحظى آراؤه المتوازنة وطريقته العلمية باحترام بالغ، وله أكثر من مائة مؤلف أبرزها .. نحو نظام نقدي عادل (1985م)، والإسلام والتحدي الاقتصادي (1992م)، ومستقبل الاقتصاد من منظور إسلامي (2000م)، والحضارة الإسلامية: أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح (2008م).

[15] مبادئ الاقتصاد الإسلامي، النمري وآخرون. ص26.

[16] موقع الكتروني: http://ar.wikipedia.org نقلاً عن مراجع ومواقع أخرى.

[17] يتوقف مدى عمر السلع على حسب نوعها، ويتم قياسه بما يعرف بـ(معدل الإهلاك)، مثال: السيارات سلع قابلة للفناء، وعندما تستخدم مرة تلو الأخرى فإن معدل إهلاكها يزداد، ولذلك فإن الشركات المصنعة للسيارات تضع لها عمراً افتراضيا، وعلى حسب الاستخدام والجودة المصنعية فإنه يمكن للسيارة أن تستخدم لعدة سنوات ولكن مصيرها الفناء.

[18] نشير هنا إلى (الرغبات)، ونقول إنه بغض النظر عن الاحتياج الحقيقي فإن الرغبات تختلف عن الاحتياجات في كونها كمالية للإنسان والهدف منها غالباً العيش بحياة أفضل، وقد تصل إلى الرفاهية المفرطة والإسراف، ولذلك فإن الرغبات يمكن أن تنشأ عن شهوة أو طمع بشري لا يرتبط بالتصرف السوي، وعلى ضوء ذلك فإن الرغبات بهذا البعد لن تنتهي أبداً وبعض النظر عن مدى استحقاق هذا الشخص للرغبة.

[19] محمد كعكي، جامعة أم القرى.

[20] الدخل Income: هي المقبوضات التي يحصل عليها خلال فترة محددة ... وسنتعرض لها لاحقاً.

[21] يطلق الأجر عادة على من يحصلون على دخولهم يومياً، أما الراتب فعادة ما يطلق عل الدخل الأسبوعي أو الشهري أو السنوي.

[22] يسميها البعض الريادة، والمنظمين جزء من الموارد البشرية.

[23] أن للاستثمار تعريفات مختلفة ويرجع ذلك لتنوع الاستثمارات وآلياتها على المستوى الشخصي أو حتى على مستوى الدول.

[24] موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، عبد العزيز هيكل، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت 1980م.

[25] تعتبر دراسات كينز بداية الدراسات الاقتصادية الكلية.

[26] موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، مرجع سابق.

[27] أنظر. الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، محمد الفنجري، دار ثقيف للنشر والتوزيع. الطبعة الخامسة 1996م، ص16-24.

[28] الآية السابعة من سورة الحديد.

[29] الآية 60 من سورة التوبة.

[30] الآية 14 من سورة الملك.

[31] الآية 275 من سورة البقرة.

[32] الآية 276 من سورة البقرة.

[33] للغرر تعريفات كثيرة ومنها: ما شُكَّ في حصول أحد عوضيه أو المقصود منه غالباً.

[34] تختلف العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلعة الرديئة فلو أرتفع الدخل لمستوى معين فإن المستهلك سوف يتخلى عن طلبه على سلع معينة تعرف بالسلع الرديئة، وذلك في سبيل الحصول على سلعة ذات مستوى أعلى.

تم بحمد الله وتوفيقه